الدّراساتُ النّحويّةُ في مجلةِ التراثِ العربِيّ السّوريَّة

م.د. إيهاب حسين علي ناصر
المديريّة العامَّة لتربية ذي قار
ehabhusseinali@utq.edu.iq

الملخص:

يُعنى هذا البحثُ بالدراسات النّحويّة في مجلة التراث العربيّ السّوريّة، فحاولتُ اظهار مكامن الجدّة والأصالة في هذه المباحث عبر دراستها دراسة وصفية تحليليّة ولمّ شتات الأبحاث المتفرّقة وإخضاعها لدرسٍ علميّ منهجيّ منظّم. وقسّم البحث على أربعة مباحث ؛شملت المنهج النحويّ والمصطلح النحويّ والشاهد النحويّ والنقد النحويّ ، وختم البحث بخاتمة تضمّنت أهمّ النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: (الدراسات النحوية ، مجلة التراث العربي، المنهج النحوي، المصطلح النحويّ).

Grammatical studies in the Syrian Arab Heritage Journal

Dr.Ehab Hussein Ali Nasser
General Directorate of Thi – qar Education

Abstract:

This research is concerned with grammatical studies in the Syrian Arab Heritage Journal. I tried to show the sources of novelty and originality in these topics by studying them in a descriptive and analytical study, bringing together the scattered research and subjecting them to an organized, systematic scientific study. The research was divided into four axes, including the grammatical approach, grammatical terminology, grammatical evidence , and grammatical criticism. The research concluded with a conclusion that included the most important results and a list of sources and references.

Keywords: (grammatical studies, Arab Heritage Journal, grammatical approach ,grammatical terminology).

مقدِّمةُ البحث:

بسمِ الله الرحمنِ الرحيمِ ، الْحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصّلاةُ والسّلامُ على مُحمدٍ وآلهِ الطيّبينَ الطّاهرينَ ، وبعدُ: يُعنى هذا البحثُ بالدراسات النّحويّة في مجلة التراث العربيّ السّوريّة. وتكمن أهمّيته بتناوله مجلة عربيّة مهمّة، فضلاً عن القيمة المعرفيّة للمباحث النّحويّة فيها ، فحاولتُ اظهار مكامن الجدّة والأصالة في هذه المباحث عبر دراستها دراسة وصفيّة تحليليّة ولمّ شتات الأبحاث المتفرّقة وإخضاعها لدرسٍ علميّ منهجيّ منظّم. أمّا عن أهداف هذه الدراسة فقد تمثّلت في جمع تلك الدراسات في بحث واحد ووضعها بين يدي الباحثين والمختصّين بدراسة اللّغة العربيّة تيسراً لهم لكي يطّلعوا على مضامين تلك الدراسات ومكان وجودها في مجلة التراث العربيّ. وقسّم البحث على أربعة مباحث ؛شملت المنهج النحويّ والمصطلح النحويّ والشاهد النحويّ والنقد النحويّ ، وخُتم البحث بخاتمة تضمّنت أهمّ النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحثُ الأوّلُ: المنهجُ النحويّ:

أوّلاً: منهجُ أبي حيّان في كتاب ارتشاف الضرب:

١-ترتيب موضوعات الكتاب:

جاء ترتيب أبي حيّان(٧٤٥هـ) لموضوعات كتابه وتبويبها بعد جهد عميق في اللّغة وإحاطة تامّة في قواعدها وأحكامها ، ويظهر ذلك في دقّة العرض وسهولة الترتيب، إذ يقول الدكتور مزيد إسماعيل نعيم عن منهج أبي حيّان :"فهو يحصر موضوعات الباب الواحد ويجمع بين المتجانسين فيها بحيث يبدو ما تضمّنته هذه الأبواب من معلومات وحقائق قريبة من الدارسين، فنجده قد تكلّم على الصرف أولاً ثمَّ النحو خلافاً لما درج عليه النحويون المتقدّمون من تقديم النحو على الصرف، قال ابن جني(٣٩٢هـ):"إنّك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره"[١]، وهذا الترتيب الذي انفرد فيه أبو حيّان يتّفق مع وجهة نظر الدراسات اللُّغويّة الحديثة"[٢].

٢-الحدود والمصطلحات النحويّة:

ذهب الدكتور مزيد إسماعيل نعيم أنّنا إذا أردنا أن نتبيّن طريقة أبي حيّان في التعريف ، وتحليل الحدود ، فإنّنا نجد ذلك يسير في اتّجاهينِ[٣]:

الأوّل: إنَّه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب ؛ فهو يُورد تعريفاً عامّاً لها ثمّ يقوم بتحليل كامل لهذا الحدّ بحيث يبعده عن الغموض أو اللّبس الذي قد يلحق به. يقول في باب الإعراب:" الإعراب في اللّغة الإبانة ،أعرَبَ عن حاجته :أبانَ عنها، والتحسين، أعربت الشيء حسّنته. والتغيير :عربت معدةُ الرجل، وأعربها اللهُ غيّرها...وأمّا الإعراب في الاصطلاح: فذهب طائفة إلى أنّه نفسه الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال ،وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف(٦٠٩هـ)، وطائفة إلى أنّ الإعراب معنوي ، وهو تغيير في آخر الكلمة أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها"[٤].

ثانياً: كان يَميلُ إلى عدم الايغال في تحليل الحدود والتعريفات وذلك في أغلب أبواب الكتاب وكأنّه يرى التعريف

وسيلة لتصوّر الموضوع ، لا غاية مقصودة، وإذا كان الهدف من التعريف والحدّ هو التبيين والوضوح فإنَّ الأبواب النحوية الواضحة لا تحتاج إلى حدٍّ ، ولهذا نجد أبا حيّان يُردد عبارة:" إنّ هذا لا يحتاج إلى رسم ولا إلى حدٍّ" [٥].فمن ذلك قوله في باب التابع: وهو محصور بالعدّ، ولا يحتاج إلى رسم، ولا حدّ، وهو النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق.

ويعتقد الدكتور مزيد إسماعيل نعيم أنَّ عدم اهتمام أبي حيّان بالحدود والتعريفات نظرة صحيحة ؛لأنّه ما دام معنى التعريف وتصوّر الموضوع واضحاً في أكثر الأبواب النحوية فلا ضرورة تدعو إلى الاسهاب فيما يدخل تحت التعريف أو يخرج عنه ، ومهما يكن من أمر فإنَّ أبا حيّان يُمثّلُ مرحلة من مراحل التطوّر للتعريف النحوي[٦].

أمّا المصطلحات النحوية التي نستعملها الآن فقد مرّت بتطوّرات قبل أنّ تستقرّ على الشكل المألوف لدينا. وحسبنا أن ننظر في كتاب سيبويه الذي يُعدُّ المصدر الأوّل الذي استقى منه علم النحو اصطلاحاته، لنُدرِكَ ما طرأ على هذه المصطلحات من تغيُّرٍ وتطوّرٍ.

أي أنَّ المصطلحات النحوية قد مرّت بمراحل وتدّرجت إلى أن ثبتت واستقرّت في القرن الرابع الهجري، وكان دور النحويين الذين جاؤوا بعد هذا لم يتجاوز الاختيار والتسليم بما شاع منها.

وجاء أبو حيّان في وقت وصلت فيه المصطلحات النحوية إلى وضع أخير، وأصبحت معروفة به. وعلى هذا فإنّه ليس من المُمكن أن يحاول تغيير اصطلاح قد شاع تداوله بين المتعلّمين والنحويين.

وبيَّن الدكتور مزيد إسماعيل نعيم أنَّ أغلب المصطلحات التي استعملها أبو حيّان كانت بصريّة، وكان دوره مقصوراً على ما شاع من هذه المصطلحات وعمَّ استعماله[٧].

٣-أسلوب أبي حيّان في ارتشاف الضرب:

استطاع أبو حيّان أن يُقدّمَ لنا تلك المسائل النحوية في كتابه بأسلوب يتّسمُ في أغلب أحواله بالسهولة والدقّة، فكان يعتمد على الموازنة الدقيقة بين آراء النحويين، ثم يختار أكثرها استعمالاً وأصحها نقلاً ورواية، أي أنّه يأخذ بالنقل والرواية ثم بالاستقراء والتحليل.

وذكر الدكتور مزيد إسماعيل أنّ أبا حيّان كان يتحرّى صحة النقل معتمداً في ذلك على صحة الرواية، ونجد في (ارتشاف الضرب) كثيراً من العبارات التي تدلّ على ذلك مثل: "ويُروى عن بعض العرب"، و"قالت الأعراب"، و"حكى قطرب(٢٠٤هـ)"، و"حكى يعقوب(٢٠٥هـ)"، وكقوله:" انتهت هذه المسائل من كلام الفرّاء(٢٠٧هـ)"، وكقوله:" والذي حكيناه نقلناه عن أبي جعفر النحاس(٣٣٨هـ)"[٨].

٤-الاحتجاج بالحديث النبوي:

عُرِفَ عن أبي حيّان أنّه قد رفض الاحتجاج بالحديث النبوي، وعُرِفَ عنه أيضاً أنّه قد تحامل كثيراً على ابن مالك(٦٧٢هـ) عندما جوّز الاستشهاد بالحديث النبوي.

ولكن الأحاديث التي أوردها أبو حيّان واحتجّ بها في أثناء عرضه للمسائل النحوية تخالف ما جاء عنه، وتُناقض

ما قاله في ابن مالك.

وقد أورد الدكتور مزيد إسماعيل بعض الأمثلة التي تدلّ على استشهاد أبي حيّان في الحديث النبوي في أثناء عرضه للمسائل النحوية ، ومنها:

* ما جاء في كلامه على جواز دخول الضمير بين التنبيه واسم الإشارة، ثم ذكر الحديث: "ها أنا ذا يا رسول الله"(٩).

*ما جاء في أثناء كلامه على مسوّغات الابتداء بالنكرة وتخصيصها بالإضافة ،ثم ذكر الحديث: "خمسُ صلواتٍ كتبهُنّ اللهُ على العباد"(١٠).

* ما جاء في أثناء كلامه على أنَّ (بَيْدَ) تأتي للاستثناء، قال: وتُساوي (بَيْدَ) غير وتُضاف إلى (أن) وصلتها، وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: "أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضّادِ بَيْدَ أنَّي مِنْ قُريش واسترضعتُ في بني سَعْد"(١١).

ثم بيّن الدكتور مزيد إسماعيل أنَّ هذه الأحاديث التي احتجّ بها أبو حيّان وإن كانت قليلة، تدفعنا إلى القول بأنَّ أبا حيّان كان من الذين استشهدوا بالأحاديث لتأييد القواعد النحوية، ولعلَّ ما كان بينه وبين ابن مالك هو الذي جعله يتحامل على ابن مالك ويقف له بالمرصاد(١٢).

٥-الاحتجاج بالشعر:

إنَّ أبا حيّان واسع الاطلاع على أشعار العرب، ومهتمّاً بحفظها وروايتها، ومعتمداً عليها في الاستشهاد، وتثبيت الأحكام النحوية، ولاحظ الدكتور مزيد إسماعيل في شواهده الشعرية أنَّه لم يتوسّع في دائرة الاستشهاد، بل جعل شواهده مقصورة على شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة، وبهذا يكون قد أخرج الشعراء المحدثين من دائرة الاستشهاد والاحتجاج، وأنّ ما ذكره من أبيات لشعراء محدثين كأبي تمّام والمتنبي وبشار وغيرهم، لا يحطّ من موقفه في الاحتجاج، لأنَّ هذه الأبيات لم ترتفع عنده إلى مرتبة الاحتجاج الذي حظي به شعراء الطبقات الثلاث، إنَّما كان ذكره لها من باب الاستئناس، أو زيادة في إيضاح معنى. فضلاً عن أنَّه لم يبنِ عليها قاعدة نحوية، وقد صرّح غير مرّة بأنّه لا يستشهد بشعر المولّدين وإن كان يثق بقائل ذلك الشعر(١٣).

٦-رأي أبي حيّان في العلّة والعامل:

أ-رأيه في العلّة: أشار أبو حيّان في مقدّمة (ارتشاف الضرب) إلى أنّه يريد أن يقرّب الأحكام النحوية عارية من التدليل والتعليل. يقول الدكتور مزيد إسماعيل :" ورغبته في تجريد الأحكام النحوية من التعليل أمر واضح في كتابه؛ فقد دعا غير مرّة إلى إلغاء هذه التعاليل التي لا تجدي نفعاً، وأخذ على النحاة إيغالهم في تعليل الأحكام النحوية، وإغفالهم الأحكام والمسائل النحوية التي تستند إلى سماع صحيح"(١٤).

إنّ مِمَّا يوضح لنا موقف أبي حيّان من التعليل هو ما صرّح به في بعض المسائل ، ومثال ذلك ما ورد مسألة ناصب المستثنى؛ فقد اختلف النحويون فيه على ثمانية أقوال، وقد علّق أبو حيّان على هذا الخلاف بقوله:" مثل هذا

الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنَّما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدّى إلى حكم لفظي، ومعنى كلامي"[١٥]. وفي مبحث المنصوبات يقول:" وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنَّه ليس للفعل إلا مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها مشبّه بالمفعول به. وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"[١٦].

وبهذه النظرة إلى التعاليل نتخلص من تلك التعاليل التي ما تزال مكان شكوى في النحو العربي، ونتخلص كذلك من تلك الأفكار الذهنيّة التي تعود صعوبة النحو إلى جزء كبير منها.

ب-رأيه في العامل: سلك أبو حيّان مسلك القدماء في العامل، وبما يحدثه من أثر إعرابي في الكلمة ،وقد بيّن الدكتور مزيد إسماعيل أنّ أبا حيّان لم يتأثّر بدعوة ابن مضاء القرطبي(٥٩٢هـ) في إلغاء العامل وعدم القول به، بل كان يدعو إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل؛ لعدم ترتّب حكم نطقي عليها، فالعامل عنده موجود، وله أثر، ويرى أنَّ الأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، وأنّ العامل لا يؤثّر أثرين في محلٍّ واحد، وأنَّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو: ليس زيد بجبان[١٧].

خلاصة الأمر أنَّ أبا حيّان كان منساقاً مع النحويين في العناية بالعوامل اللفظية والمعنوية، وأثرها.

ثانياً-منهج الأستاذ سعيد الأفغاني في تيسير قواعد اللّغة العربيّة في كتابه(الموجز في قواعد اللّغة العربيّة):

إنَّ خبرة الأستاذ سعيد الأفغاني(١٩٩٧م) بالتدريس لعلومِ العربيّة، ودرايته بأصول النحو خاصّةً، هَيأتاه ليقدّم النحوَ العربيَّ بأسلوبٍ سهْل مشرق، أُفرِغ بقالبٍ واضح ميَسَّرٍ، **برزَت فيه للأستاذ توجيهاتٌ نافعة وترجيحاتٌ قيّمة**، فهو لم يتّسع في ذكر ما حفِلَت به كتُبُ النحو من الآراء والخلافات التي أثقلتها، ولم يعرض للتفصيلات الجزئيّة والتفريعات المضنية، وإنّما عرض القواعدَ الأساسية عرضاً فيه كلُّ اليسر والسهولة، ولسان حاله يتمّثل فِكْر ابنِ حَزم(٤٥٦هـ) الذي وضّح المقصودَ من النحو بقوله:" وأمَّا التعمّق في علم النحو ففضولٌ لا منفعة بها، بل هي مشَغَلة عن الأوكد، ومقطعةٌ دون الأوجب والأهم"[١٨].

ولتقريب هذه الفكرة عرض الدكتور أيمن الشوا بعض الصور من توجيهات الأفغاني وترجيحاته في كتابه (الموجز في قواعد اللّغة العربيّة) وعلى النحو الآتي:

١-توجيه في إعراب الجمل:

للجمل في نصّ ما، ما للكلمات في الجملة؛ فهي أجزاء تؤلِّفُ النص، وإعرابُها هو معرفة علاقاتها بعضِها ببعضٍ، العلاقةَ التي يحدّدها المعنى، وعلى المُعْرِب أن يلتفِتَ إلى الروابط اللفظية بين الجمل التفاتَه إلى العلاقات المعنوية، فمتى اسَتوعَب المعنى وأجزاءَه استطاع أن يطبّق القواعدَ تطبيقاً سديداً يزيد المعنى وضوحاً، وتحديداً في ذهنه.

وعليه حين تقسيم الفقرة إلى جُمَلِها ألاّ يحكمَ على ابتداء جملةٍ إلاَّ بعد استيفاء الجملة السابقة رُكنيها (المسندَ والمسنَد إليه) ، وعندئذٍ ينظر في علاقاتها بما قبلها ليتبين إعرابَها بناءً على ذلك. ونلفت الانتباه إلى أنَّه كما يكون للجملة الواحدة إعرابٌ يكون لمجموعٍ من الجمل إعرابٌ كذلك. وأوضحُ شاهدٍ لتيسير هذا الفهم جملةُ مقولِ القول مثلاً،

مجموعُهُ في محل نصب مفعول به لـ(قال)، لكن كل جملةٍ فيه يجب أن يُنَظَر إليها مستقّلةً، فجملته الأولى ابتدائية، لأنَّها أوّل ما تكلّم به القائل، والتي بعدها بحسب علاقتها بها، وهكذا[١٩].

٢- جواز وقوع الفاعل جملةً:

كثيرٌ من النُّحويين لا يقولون بوقوع الجملة في محلّ فاعل، إلاَّ إذا أُرِيدَ بها لفظُها، والمعنى لا يقرّهم على ذلك؛ ولم يأتوا بمسوّغٍ مقبولٍ لهذا المنع، فقد قالوا: إنَّ الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٢٠]، مصدر تبيّن، والتقدير تبيَّن لكم التبيُّن، وجملة (كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) بَدَل من المصدر المقدّر أو مفسِّر له، فوقعوا فيما هربوا منه.

والتأويل الواضح: تبيَّن لكم حالُ فِعلِنا بهم[٢١].

٣-تعزيز البحث بالشواهد والأمثلة:

عرف الأستاذ الأفغاني أنَّ غِنَى الدَّرس النَّحْويّ لا يتحقّق من خلال عرضه نظرياً فحسب. وخاصّةً في مجال النحو وإنما غناه بالشواهد والأمثلة التي تُثير البحثَ وتُوسِّعُ أُفُقَ الطالب ومداركَه، وأيَقَنَ أنَّ القلوبَ والأفكارَ جُبِلَتْ على التأثُّر بالأمثلة وثبوتِ المعاني فيها بواسطتها، قراءةً في فَهْمٍ، وحِفْظاً في وَعْيٍ، فأبدى أصولاً راسَخةً حولَ الشواهد وقواعدِ الاحتجاج بها. صَدَّر بها كتابه لما فيها من توجيهات دقيقة في مسالك النحو العربي وما بُني عليها من قواعد، وقيمتُها في الاحتجاج، وهي كما ذُكِرَتْ في الكتاب[٢٢]:

أ- ليست القواعِدُ إلاَّ قوانين مستَنبَطة مِن طائفةٍ من كلام العَرَب الذين لم تَفْسُدْ سلائقُهم.

ب- أعلى الكلام العربي من حيثُ صِحَّةُ الاحتجاج به: القرآنُ الكريم بجميع قراءَاتِه الصحيحة السَّنَد إلى العرب المحتَجّ بهم، ثمّ ما صَحَّ أنّه كلام رسول اللهﷺ نفسِه أو أحدِ الرّواة من الصحابة، ثم نثرُ العرب وشعرُها في جاهليتها بشرط الاطمئنان إلى أنهم قالوه باللفظ المروي، ويلي ذلك كلامُ الإسلاميين الذين لم يُشَوِّهْ لغتَهُمُ الاختلاطُ.

جـ- جعلوا منتصف المئة الثانية للهجرةَ حدّاً للذين يَصحُّ الاستشهادُ بشعرهم، من الحَضَريين؛ فإبراهيم بنُ هرْمةَ آخِرُ منْ يَصِح الاستشهاد بشعرهم، أما في البادية فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتى منتصفِ المئة الرابعة للهجرة.

د- لا يحتج بكلامٍ مجهولِ القائل.

هـ- لا يحتج بما له روايتان إحداهما مؤيّدة للقاعدةٍ تُزْعم، والثانية لا علاقة لها بها، لاحتمال أن الشاعر قال الثانية. والدليل متى تَطَرَّقَ إليه الاحتمالُ سَقَطَ به الاستدلالُ.

و- ترد الشواهد في كتب النحويين محرَّفَةً أحياناً، ويكون موضعُ التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة تُزْعَم؛ ولو حُرِّرَ الشاهد ما كان للقاعدة مؤيّد.

٤-فهم المعنى لتوجيه الإعراب:

إنَّ المتتبع لمنهج الأستاذ الأفغاني في محاضراته وفي كتبه لاسيما(الموجز) لَيدرِكُ منه أمرين:

أوّلهما: استمداد الأستاذ الأفغاني من نبع النحو العربي في كتبه الأصول، لاسيما "المفصَّل" للزمخشري(٥٣٨هـ)

بترتيبه المعهود(٢٣).

ثانيهما: صياغة قواعد النحو صياغةً واضحةً جداً، تسهّل للطالب مأخذه وتقرّب أمره.

وقد بيّن الدكتور أيمن الشوا أنَّ غاية هذه الصياغة مبنيَّةٌ على فَهْمِ المعنى، ومن خلاله يتمُّ توجيه الإعراب، إذ قال:" وقد أدرك المؤلِّف أنَّ وراءَ كلِّ تغيير إعرابي معنىً يناسبه، ودلالةً توضحّه، أبلغُ الكلام ما تنوَّعتْ وجوهُ إفادتِه. من هنا نبّه وهو يُحدثنا عن نصب المضارع بعدَ واو المعيّة المفيدة معنى (مع) مثل: (لا تشربْ وتضحك) فأنت لا تنهاه عن الشرب وحدَه، ولا عن الضَّحِك وحدَه، وإنما تنهاه عن أن يضحك وهو يشربُ؛ نبّه إلى أمرٍ مهمٍّ فقال: "شاع بين المتعلمين وبعضِ النحاة استواءُ الحركات الثلاث المشهور (لا تأكلِ السَمَك وتشرب اللبن) ، وهذا ليس بسديد، والحقُّ أن لِكُلٍّ من الحركات معنى؛ فإذا نصبت (تشربَ) فأنت تنهاه عن أن يقرن العملين في وقت واحد، وإذا جزمت الفعلين كان النهي مُنْصَّباً على كل منهما مقترنين ومفترقين، وإذا رفعت اقتصر النهي على أكل السمك، وأخبرت أنّهَ يَشربُ اللبن""(٢٤).

وفي ختم دراسته بيَّن الدكتور أيمن الشوا أنَّ كتاب الموجز في قواعد اللغة العربية، وُضع وضعاً تعليميّاً من قبل واحد من أعلام العربية النابهين، ليفي فيه بحاجة الطلاب إلى علم النحو والصرف، راجياً أن يستفيد منه القائمون على تعليم العربية، فيقتفون أثره في وضع مناهج النحو موضع اليسر والوضوح وكثرة الشواهد والأمثلة، واستعانة بفصيح كلام العرب والبيان القرآني للوصول إلى تحقيق الهدف من تعليم النحو العربي وترغيب دارسيه بنقله من كونه عِلْماً تغلِب عليه النظرة العقليّة حتى أمسى منطقاً تجريديّاً في بعض الكتب إلى كونه علماً يلبي حاجة الدارسين إلى فهم أعمق ووسيلة أيسر لتعرّف أسرار العربية وتذوق نصوصها، وجعلها أداةً للتعبير الصحيح عن متطلّبات حياتنا العقليّة والماديّة.

المبحثُ الثاني: المصطلحُ النَّحويُّ

أوّلاً-مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ :

بدأت طلائع النحو العربي بدءاً وظيفيّاً؛ ليتعرّف به العربي أحكامه عن طريق نظم الكلام وضبطه ضبطاً صحيحاً من دون أن يقدّم نظريّة بمصطلحات ،ثم أخذ النحو يتطوّر ليصبح علماً له أصوله وأحكامه ،ومعلوم أنَّ لكل علم مصطلحات هي بمثابة أوعية له، **فمِنْ أينَ استمدّ العربيُّ وهو ابن الصحراء هذه المصلحات؟**

أجاب الدكتور محمد كشّاش عن هذا التساؤل بقوله:" لم يكن الموقف سهلاً أمام علماء العربية ؛إذ قنوات الترجمة عن الأمم الأخرى لم تشقّ بعدُ فضلاً عن أنَّ العلوم الأخرى لم تُرسّ قواعدها حتى يُستعار منها، وتُنقل مصلحاتها إلى النحو ،ولكن الأمر يُحلُّ بالعودة إلى موجودات ومُسمّياتها ،ففيها المُدد وعليها المعتمد ،وهذا الإجراء تقتضيه حياة العربي، فقد عُرف عنه الاستعانة بمظاهر الطبيعة يستمدّ منها مُسميّات لأمور معنويَّة تعترضه من أدلّة ذلك ما كان يفعله عند تسمية ما يُولد له..."(٢٥).قال الثعالبي(٤٢٩هـ):" وكان بعضهم إذا ولِد لأحدهم ولد سمّاه بما يراه ويسمعه مِمَّا يتفاءل به. فإن رأى حجراً تأوّل فيه الشدّة والصلابة والصبر والبقاء، وإن رأى كلباً تأوّل فيه الحراسة والالفة وبعد

الصوت، وإن رأى نمراً تأوّل فيه المنعة والتيه والشكاسة، وإن رأى ذئباً تأوّل فيه المهابة والقدرة والحشمة"[٢٦].

من هذا الحقل اللغوي المادّي، اقتلع علماء العربية مصطلحات نحوهم ، فإذا بهم يستمدّون من رفع الخيمة اسم الرفع ومن انتصاب أسبابها اسم النصب ، ومن البيان اسم الإعراب.

هكذا كانت بيئة العربي ومُسمّياتها المادّيّة منطلقات تأسيس مصطلحات النحو ؛ فقد نقلوها من معانيها المادّيّة المحسوسة إلى رحاب علوم العربية، لتدلّ على جزئياتها، وأحكام قواعدها ،ومن ثمّ سار المعنى الجديد في بيئته الجديدة بين الناس حتى أصبح في استعمالهم اليومي شيئاً مألوفاً نُسيَ معه ذلك المعنى اللغوي الأساسي أو كاد[٢٧].

وحتى يكون مع الكلام دليل ، وهو ما يقتضيه المنهج الصحيح، عمد الدكتور محمد كشّاش إلى مجموعة من المصطلحات النحوية يستقرئ معانيها الأصليّة لتكون الشاهد والبيّنة، ومن الأمثلة على ذلك :

١-المبني: ثبوت الشيء على صورة واحدة ، وهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً . والبناء فرع في الأسماء أصل في الأفعال والحروف[٢٨]،يقول الدكتور محمد كشّاش :"وهو في أصل وضعه يدلّ على البناء الذي يلزم موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة كالخيمة والمظلّة، وقد نقل اللفظ إلى الاصطلاح تشبيهاً بالبناء لثباته"[٢٩]. وقد أدرك ابن منظور(٧١١هـ) هذه العلاقة، قال : "وكأنَّهم إنَّما سمّوه بناء لأنّه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغيّر تغيّر الإعراب، سُمّي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول"[٣٠].

٢-التجرّد: حالة تقتضي تعرية عامل ما من خاصّية معيّنة، مثلما في رفع الفعل المضارع المعلل بتجرّده من الناصب والجازم[٣١].وبيّن الدكتور محمد كشّاش أنّ هذا اللفظ قد حُمِلَ على غيره مِمَّا شاركه في معناه، وهو قولهم : جرّدَ السيف من غِمْده : سلّه . وتجرّدت السنبلةُ وانجردت : خرجت من لفائفها . وانجردت الإبل من أوبارها إذا سقطت عنها[٣٢]، والذي جمع الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي المعنى المتمثّل ببُدُوَ ظاهر الشيء من دون أن يسبقه شيء يستره، شأنه في ذلك شأن السّيف الذي تجرّد من غمده فبدا ظاهراً لا يستره ساتر[٣٣].

٣-الجرّ :سُمّيت الحروف العاملة الجرّ، لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدري، ومن ثمَّ سمّاها الكوفيون الإضافة، لأنّها تضيف معاني الأفعال التي توصلها إلى الأسماء[٣٤].وذهب الدكتور محمد كشّاش إلى أنَّ أصل استعمال الجرّ في قول العرب : الإبل الجارّة ، العوامل سُمّيت جارّة لأنها تُجَرُّ جراً بأزمتها أي تقاد بخُطُمها وأزمتها كأنها مجرورة . فقال جارّة فاعلة بمعنى مفعوله[٣٥]، والمعنى الجامع بين الاستعمالين هو السحب[٣٦].

٤-الجامد:بخلاف المتصرّف، وهو مالا يجيء له الأمثلة، كنعم وبئس[٣٧]،وهو في اللغة يستعمل كما في قولهم " ناقةٌ جمادٌ: لا لَبن بها"[٣٨]. وبيّن الدكتور محمد كشّاش أنَّ الذي سوّغ هذا الحمل المعنى المشترك وهو استقرار الحال وعدم تغيرها ، وانشقاق شيء منها. ولهذا كان الشيباني(٢٠٦هـ) يقول: الجماد الأرض لم تمطر[٣٩]؛ لأنَّ عدم المطر يمنع الإنبات منها[٤٠].

٥-الحركة: لُقّبت الحركات بهذا اللقب لأنّها تطلق الحروف بعد سكونها. فكلّ حركة تطلق الحرف نحو أصلها من

حروف اللين ، فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه[٤١]. وهي في اللغة مأخوذة من قولهم : " ركب حاركَ البعير، وهو أعلى كاهله، وحركتُ البعير: أصبتُ حاركَه، وتقول ظللتُ اليومَ أُحرِّك هذا البعير أي أُسيِّرُهُ فلا يكاد يسير"[٤٢].وبيّن الدكتور محمد كشّاش أنّه قد استعمل تجوّزاً وتوسّعاً عبر المعنى المشترك وهو التحرّك ضدّ السكون[٤٣].

٦-المُذكّر :مصطلح نحوي يقابل المُؤنّث، وهما معروفان، وأساسه في اللغة " سيف ذكر ومذكّر"[٤٤]. وبيّن الدكتور محمد كشّاش أنَّ لفظ (المُذكّر) قد انتقل إلى بيئة النحو نظراً لما يحمله من صرامة الذكر وقوّته في بيئة يشاركه في ذلك السيف الصارم[٤٥].

٧ – الرابط: حرف أو ضمير يربط بين أمرينِ، أو هو العلاقة التي تصل شيئينِ بعضهما ببعض وتعين كون اللاحق منهما متعلّقاً بسابقه[٤٦]، ومثال ذلك الفاء التي تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً ، كأن يكون الجواب جملة اسميّة، مثلما في قوله تعالى:﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٤٧].وذهب الدكتور محمد كشّاش إلى أنَّ اللفظ قد انتقل من معناه المادّيّ الذي دلّ على ربط الدابة وهو شدّها بالرباط والمرْبط ، وقطعت الدابة رِباطها ومِرْبَطها ، والخيل رُبُطُها ومرابطها . والفرس في مرْبطه والخيل في مرابطها[٤٨]. والعلّة الجامعة بين الاستعمالين معنى الشدّ والثبات والوصل بين المستلزمين[٤٩].

٨ – الرفع: وجه من وجوه إعراب الاسم ، وهو علم الفاعليّة[٥٠]. وللرفع أربع علامات، هي الضمّة والواو والألف والنون[٥١]، وهي علامة تدلّ على خلاف الوضع ، يقول الدكتور محمد كشّاش:" ومن هنا كانت مشابهتها لقولهم : رفعت الشيء رفعاً، وهو خلاف الخفض . ومرفوع الناقة في سيرها خلاف :الموضوع . قال طرفة[٥٢]:

موضوعُها زَوْل ومرفوعُها *** كمَر صوبٍ لجبٍ وسط ريح"[٥٣].

٩-السكون:علامة من علامات الإعراب تخصّ الجزم ، مثلما في لم يخرجْ، ويشارك الجزم فيها الوقف ؛ لأنّه لا يكون إلا على ساكن[٥٤]، وذهب الدكتور محمد كشّاش إلى أنّ علماء العربية قد استمدّوا هذا المصطلح من بيئتهم واستعمالهم حين قالوا : سكنت الريحُ، وسكن المطرُ وسكن الغضبُ[٥٥]. والتشابه بين الاستعمالين يعززه المعنى المشترك وهو: انقطاع الحركة[٥٦].

١٠-المضارع:نوع من الأفعال دخلته الزوائد الأربع، نحو أَفْعَلُ، نَفْعَلُ، تَفْعَلُ، يَفْعَلُ ، وهو يصلح للحال والاستقبال، تقول يَفْعَلُ وهو في الفعل، ويفعل غدا[٥٧].وهذا النوع من الأفعال معرب، ولذلك اطلقوا عليه اسم (المضارع) لمضارعته الأسماء أي مشابهته إيّاه، يقول الدكتور محمد كشّاش:" ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال : تضارع السخلان إذا أخذ كلُّ واحد بحلمة من الضرع [٥٨]"[٥٩].

ومن المصطلحات النحوية الأخرى التي درسها الدكتور محمد كشاش موازناً بين أصلها المادّيّ والتطوّر الدلالي : العلّة والعامل والادغام والزجر والمضعّف والاشتقاق والتقدير والحرف والفتحة والضمّة والماضي والنفي والنهي والنصب والنعت والنحو والصريح والضمير والخفض.

ثم بيّن الدكتور محمد كشّاش أنَّ ما سبق نماذج توسّدها ليقرّ بحقيقة مصطلحات النحو العربي، إنّها انطلاقة مادّيّة تدلّ على واقع محسوس تماشت معه مادّة العربية وخاماتها، فالعربية أخذت من أفواه الأعراب مشافهة، وكانت في غالبيتها تدور حول أوصافهم لمشاهداتهم في حياتهم وحياة حيواناتهم وصحرائهم وعندما هبوا لوصف الأحداث اللغوية من أجل وضع قوانين لها ، أخذوا يقارنون بين هذه الأحداث وما شاكلها في بيئتهم ، وكانت المشابهة جسر العبور الذي عن طريقه حمل اللفظ معنى اصطلاحياً إلى جانب معناه الأصلي، وبهذا الإجراء نمت ألفاظ العربية وأتت ثماراً جنية (معاني جديدة) استمدّت بذورها من جنى اللغة نفسها بعد اتخاذها شكلاً آخر، والذي يدعم ما يراه الدكتور محمد كشاش جملة أمور أبرزها[٦٠]:

١-أنّ مصطلحات النحو لم توجد مع بزوغ النحو ، بل تأخّرت عنه مدة قضاها علماء العربية في تدارس مبادئ النحو، ليفهموا مقصدها، ومن ثمَّ راحوا يفتّشون لها عن ألفاظ (مصطلحات) تناسبها، ودليل ذلك أنَّ المصطلحات الأولى لم تكن مثلما نعهدها اليوم بل كانت بواكيرها الأولى شرحاً لمقصدها، لهذا طالت لتبلغ جملة أو أكثر. والذي يشدّ أزر ذلك ما جاء في كتاب سيبويه، من أمثلة أحد عناوينه :باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحداً [٦١]، يريد به مصطلح (كان وأخواتها) .

٢-أنَّ الدلالة المعنوية للألفاظ متأخّرة عن الدلالة الحسّيّة وتالية لها، وهذا أمر يرتضيه العقل وتسنده الوقائع ، وذلك لأنَّ الإنسان في بدائيته ينطلق من المحسوس إلى المعقول في عمليّة الإدراك.

٣-أنَّ نشأة المصطلحات والمُسمّيات المعنويّة ترقى إلى نماذج حيّة في حياة الإنسان نموذج أدركه وحسّ به وعايشه وعاينه، ليصبح كأنّه جزء منه . وعندما يعرض لمفهوم فكري يريد التعبير عنه، يعود إلى ما يعرفه في حياته، فتكون المشابهة جسر العبور، ينطلق منه وينقل اللفظ إليه.

٤-إنّ المتتبع لمسيرة النحو العربي بعامّة ومصطلحاته بخاصّة يرى بأمّ عينه انطلاقتها المادّيّة في ظلال الصحراء . إذ انطلق اللغويون والنحويون إلى مناهل اللغة يجمعون منثورها ويضمّون متفرّقها لاستنباط أحكامها ورسم أطر قواعدها ، وكان المنهل الصافي في ذلك أعراب الصحراء الذين ابتعدوا عن مجاري الاختلاط بالشعوب الأخرى، فصفت مشاربهم لدى اللغويين، وقد حفظت المصادر روايات تدعم ذلك، منها ما قاله الكسائي للخليل(١٧٠هـ) :" مِنْ أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع، وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ"[٦٢]. وعندما بدأ بوضع أحكام لُغته، قفل راجعاً إلى مصدره الأوّل يسأل الأعراب عن بعض قضاياه، مستعملاً مصطلحات (ألفاظاً) استعمالاً جديداً فيجيبون عن معناها اللغوي الذي فهموه ويغرب عن بالهم المعنى الاصطلاحي.

٥-إنَّ المصطلحات النحوية كانت أسماء لمسمّيات عرفوها، وألفاظاً لأحداث وعوها، فمصطلح (النحو) و(الإعراب) و(الرفع) و(النصب) وسواها لم تكن تعرف إلا بأسمائها، ثم نقلوا هذه الألفاظ من معانيها إلى معان مشابهة لها أو قريبة منها أو بينها مناسبة.

تلك هي أدّلّة استعارة مصطلحات النحو العربي من موجودات بيئتهم، إنّها إضاءة على حقيقة تطوّر الدلالات اللغوية في تراث العربية، فضلاً عن كونها معلماً يعرفنا كيف استطاع لغويونا مواجهة الحدث الحضاري المتمثّل بتقعيد قواعدنا، وإيجاد مصطلحات لهذا المعلم الطارئ.

ثانياً-تعدد المصطلح وتداخله :

المصطلح هو اتّفاق مجموعة ما على شيء باسم ما بعد أن ينقل هذا الاسم من معناه اللغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما، مثل الاشتراك والتشابه، والغرض من ذلك بيان مفهوم الشيء المنقول إليه وتحديده(٦٣). والاتّفاق بين النحويين مثلاً على ألفاظ معيّنة لتؤدّي معاني هو ما يُسمّى عندهم بالمصطلح النحوي. وبيّن **الدكتور خالد بسندي** أنَّه في بداية الأمر لم تأخذ كلمة مصطلح معناها كغيرها من الألفاظ الذي حدد لها اليوم إلا بعد زمن طويل، ولذا نجد تعدداً في المصطلح الذي يدلّ على مفهوم معيّن، وربما تداخلاً يؤدّي إلى الاضطراب عند ذوي الصناعة أنفسهم، أو عندما ينتقل إلى علم آخر فيأخذ مفهوماً مختلفاً، نحو (الخبر) فهو في اصطلاح النحويين يدلّ على مفهوم معيّن، وعند البلاغيين له مفهوم آخر قد يتداخل مع المفهوم الأوّل وقد يخالفه، فاختلاف المصطلح يعود أحياناً إلى اختلاف الفنون، أو إلى المناهج المختلفة التي تميّزت بها كل فئة، ولهذا ظهرت مصطلحات خاصّة بالبلاغيين ومصطلحات خاصّة بالنحويين ومصطلحات خاصّة بالبصريين من النحويين وأخرى خاصّة بالكوفيين وهكذا. وكان لعلمائنا الأوائل فضل كبير في وضع المصطلحات النحوية والبلاغية بمعناها العلمي الذي نستعمل أكثره اليوم، وإن لم تنضج وتكتمل وشابها بعض التداخل والاضطراب أو التعدد والتناقض أحياناً إلا أنَّ البذرة الأولى قد وضعت على أيديهم، وهذا التعدد والتداخل يعود أحياناً إلى أنَّ بعضها كان يذكر بالمفهوم، وبالمرادف(٦٤).

ومن خلال استقراء **الدكتور خالد بسندي** كتب التراث وجد أنَّ المصطلحات تعددت وتداخلت ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: تعدد المصطلح للمفهوم الواحد:

أ-أطلق سيبويه مصطلحات (الاستغناء وسدّ مسدّ والاكتفاء) للدلالة على مفهوم واحد يقول: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه لأنَّه مستقرٌّ لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلٌّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله"(٦٥). فهو في هذا النصّ جمع بين المصطلحين، ونجده في موضع آخر قد استعمل مصطلحاً واحداً:"... فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"(٦٦).وقد تبعه في هذا جمهور النحويين، فنجد المبرِّد استعمل مصطلح الاستغناء في قوله: "واعلم أنَّ أيّا مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء"(٦٧). وكذلك السيوطي في قوله:" ...أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها" (٦٨)، أمّا الاكتفاء فقد ورد عند سيبويه معنى لكلمة قط، يقول:" وقط معناها الاكتفاء "(٦٩) ، ولم يرد مصطلحاً. وورد عند السيوطي مصطلحاً، يقول:" ...وعلله بأنَّ الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو

دونه"[٧٠]، وبيّن الدكتور خالد بسندي أنَّه بالرغم من أنَّ الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الآخرين، لكن القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره، والعكس أيضاً. ويقول أيضاً:" وهذه الظاهرة التي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقعت بعض المحدثين في الخلط، بل ربما اشتطّوا في بحوثهم، فعدّوا هذه الظاهرة ضمن الحذف تارة، وضمن التعويض تارة أخرى، حتى أوصلهم ذلك إلى عدها من قوانين التحويل"[٧١].

ب-وردت مصطلحات (الحلف واليمين والقسم)عند سيبويه ويقصد بها القسم المعروف ، فتكرر في الكتاب مصطلح الحلف والمحلوف به والمحلوف عليه واليمين والقسم والمقسم به والمقسم عليه، ولكن الأكثر القسم والمقسم به والمقسم عليه، وكأنَّ الحلف واليمين عنده تفسير للقسم، يقول:" اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك فإذا حلفت على فعل غير منفي..." [٧٢]، و"التاء التي في القسم..." [٧٣] ، "ولام اليمين التي في لأفعلن"[٧٤]، "وإذا قلت باللهِ ووالله وتاللهِ فإنّما أضفت الحلف إلى الله سبحانه"[٧٥].

يقول الدكتور خالد بسندي:" فنجد سيبويه يكرر مصطلح القسم ويرواح بينه وبين اليمين والحلف، وتبعه في ذلك العلماء، فقد استعمل المبرِّد(٢٨٥هـ) القسم والحلف، يقول: للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به[٧٦] ، وربما يعود ذلك إلى أنّهم يستعملون أبسط الدلالات لمفهوم القسم ليستوعبها الناشئة، ولم يكن يعنيهم أن هذا سيحدث إرباكاً وتكدساً في المصطلحات"[٧٧].

ج- تعددت مصطلحات(التمييز والتبيين والتفسير والمميّز والمفسّر) للدلالة على مفهوم واحد، فقط ورد مصطلح التمييز والتبيين عند المبرِّد في باب مستقل (هذا باب التبيين والتمييز)، يقول:" ومن التمييز ويحه رجلاً ولله درّه فارساً"[٧٨] ،ويقول: "واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت : تفقأت شحماً وتصببت عرقاً"[٧٩]، وتابعه في ذلك عدد من النحويين، يقول السيوطي(٩١١هـ): "التمييز ويقال له: المميّز، والتبيين والمبيّن والتفسير والمفسّر"[٨٠]. وبيَّن الدكتور خالد بسندي أنَّ هذا التعدد في المصطلح أدّى إلى تداخل واضطراب، فنجد أنّ مصطلح (التبيين) اختلط مع مصطلح (البدل)، قال الأخفش(٢١٥هـ):" إنَّهم يسمّونه التبيين، وقال ابن كيسان(٢٩٩هـ) التكرير، وهو التابع المقصود بحكم بِلَا واسِطَة "[٨١] ،وفي هذا تداخل بين بابين نحويين مِمَّا يُسبب إرباكاً للقارئ، وربما يعود إلى أنَّ هذه المصطلحات بينها نسبة معنويّة، فالتمييز : يعني الفرز والعزل، والتفسير : يعني الإبانة، وكشف المغطى، والتبيين يعني التوضيح، فالمعنى بينها قريب[٨٢]، وابن الأنباري(٥٧٧هـ) يرى أنَّ التمييز هو تبيين النكرة المفسّرة للمبهم، ففي هذا التعريف مصطلحات ثلاثة: تمييز، تبيين، تفسير ، مفسّرة[٨٣]، وهنا تتضح مسألة الترادف[٨٤].

المحور الثاني: تعدد المصطلح وتداخله بين المدارس النحوية مع اختلاف المفهوم:

أ-استعمل البصريون[٨٥] مصطلح (الفصل)؛ لأنَّ هذه الألفاظ يُفصل بها بين الخبر وذي الخبر من غير اعتداد بها في الإعراب، ولا احتياج إليها في العودة على الأسماء، وقد وضعت للتأكيد. أمّا الكوفيون[٨٦] فأطلقوا مصطلح

(العماد)، لأنَّ ما بعدها قد يُعتمد عليه في بعض المواضع ، وقال ابن هشام(٧٦١هـ) :"سُمّي عماداً لأنَّه يعتمد عليه معنى الكلام ويجعلونها حينئذ أسماء"[٨٧] . والصحيح عند المالقي(٧٠٢هـ) أنَّها حروف لا يحتاج إليها في العودة، ولا يكون لها في بعض المواضع محل إعراب[٨٨]. ومن استعمال الكوفيين لمصطلح العماد قول الفرّاء في تفسير قوله تعالى:﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٨٩]، جُعلت (هم) هاهنا عماداً فنصب الظالمين[٩٠].

وبيّن الدكتور خالد بسندي أنَّ تعدد المصطلح نفسه (الفصل والعماد) لم يحدث إرباكاً، ولكن الذي أحدث الإرباك توسّع دلالته عند الكوفيين[٩١]، فلم يعد يطلق على ضمائر الرفع وحدها مثلما هو المعتاد بل شمل الضمير المنصوب في مثل (إيّاك) فـ(الكاف) ضمير و(إيّا) عماد[٩٢].

ب-ومن المصطلحات التي تعددت وتداخلت مصطلح (ضمير الشأن)، فهو ضمير يتقدّم الجملة الفعلية أو الاسمية؛ ليمهد لها ويثير الشوق والتطلّع إليها، وهو يتضمّن معناها، ومدلوله مدلولها، وسُمّي ضمير الشأن لأنَّه يرمز للشأن، أي للحال التي يراد الكلام عنها. ويطلق الكوفيون مصطلح الضمير المجهول أو الاسم المجهول؛ لأنَّه لم يسبقه المرجع الذي يعود عليه، ويُسمّيه بعض النحويين ضمير القصّة؛ لأنّه يشير إلى القصّة، ويُسمّى ضمير الأمر والحديث. وهذه المصطلحات تشير إلى مفهوم واحد هو خبر أو حديث مستعظم يسأل عنه فتكون الإجابة عنه بضمير الشأن[٩٣]، ويذكر ابن مالك أنّ هذا المصطلح يستعمل ضمن شروط حددها النحويون منها : أن يليه مؤنّث أو يشبه مؤنّث بمذكّر، أو تكون علامة تأنيث في الذي يليه، فإذا تحققت هذه الشروط فلا بُدّ من تسميته ضمير القصّة[٩٤]. واستعمل الكوفيون ضمير المجهول للدلالة على المفهوم نفسه؛ لأنَّ ذلك الشأن مجهول، لكونه مقدّراً إلى أن يفسّر بجملة. واستعمل ابن السراج(٣١٦هـ) هذه المصطلحات ضمير الشأن والأمر والقصّة وقال وهو المسُمّى بالمجهول[٩٥]. واستعمل أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) ضمير القصّة والحديث في توجيه إعراب قوله تعالى :﴿قلُ هو الله أحد﴾(سورة الاخلاص:١). قال :" ومن ذهب إلى أنّ (هو) كناية عن القصّة والحديث كان اسم الله عزّ وجل عنده مرتفعاً بالابتداء و(أحد) خبره"[٩٦]، ويطلق الفرّاء مصطلح العماد على ضمير الشأن، ففي قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٩٧]،قال الفرّاء: "الهاء هاء عماد توفى بها إن"[٩٨].

المحور الثالث: تعدد المصطلح وتداخله نتيجة اختلاف العلوم:

يتعدد المصطلح ويتداخل نتيجة اختلاف العلوم، فمثلاً مصطلح (الخبر) له معنى عند البلاغيين يختلف عنه عند النحويين، وقد يتداخل معه وقد يخالفه، فهو عند النحويين "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور"[٩٩]. وعند البلاغيين هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته ، نحو قولنا: جاءَ زيدٌ، فهذه الجملة أفادت نسبة المجيء إلى زيد والحكم به عليه، فإن وافق ذلك الواقع كان الخبر صادقاً ووصف الكلام بالصدق، وإن خالفه كان الكلام كاذباً ووصف الكلام بالكذب [١٠٠]، ونجد أنَّ الخبر عند الجرجاني نوعان: نوع يكون جزءاً من الجملة لا يتمّ المعنى إلا به، ونوع ليس بجزء من الجملة، وهو بهذا يتداخل مع مصطلح الخبر عند سيبويه[١٠١].

وهذا شأن مصطلح الحشو عند النحويين[١٠٢] وعند البلاغيين تعدد وتداخلت دلالته. فتداخلت مصطلحات عديدة

عند البلاغيين مع مصطلح الحشو رأى مطلقوها أنّها تشبه الحشو ؛ فقد تداخل مصطلح الحشو مع التتميم والالتفات والاحتراس والاعتراض(١٠٣).

المبحثُ الثالثُ: الشّاهدُ النَّحويُّ:

أولاً-منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية:

١- موازنة بين الاستشهاد بالقرآن الكريم والاستشهاد بالشعر:

يرى الدكتور محمد عبدالله عطوات أنّنا إذا قارنا بين الاستشهاد بالقرآن الكريم وبين مصادر الاستشهاد الأخرى من شعرٍ وحديث وغيرهما فإنّنا نجد أنّ القرآن الكريم هو الأصل الأوّل لهذه المصادر، وهو الدعامة التي ترتكز عليها مصادر الاستشهاد الأخرى؛ ذلك أنَّ الشعر العربي الجاهلي أو الإسلامي كان في نظر النحويين منبعاً يمدُّ النحو بالحياة والنمو والحركة، وعلى أساسه مُلئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يصعب حصرها، ويصعب استيعابها، ومع ذلك فإنَّ هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم، وفضلٌ من أفضاله على النحو واللغة، ولولا القرآن الكريم ما جُمِعَ هذا الشعر وما عُني به الرُّواة(١٠٤).

وقد عَرَف للقرآن منزلته نُقَّادُ الأدب فكانوا يُصَحِّحون الشعر على هدى من أسلوب القرآن ونهجه، روى صاحب "الطراز" أنَّ ذا الرِّمَّة قال في قصيدته الحائية(١٠٥):

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ***رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

فناداه ابن شبرمة: أراه الآن قد برح، فأخذ يفكّر، ثم قال:

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ أجِدْ ***رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قال عنبسة: فحكيت لأبي القصّة، فقال: أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرِّمَّة، وأخطأ ذو الرِّمَّة حيث غيَّر شعره لقول ابن شبرمة، إنما هذا كقول الله تعالى: ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍۚ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾(١٠٦)،والمعنى أنّه لم يرها ولم يقارب رُؤْيتها(١٠٧).

والنحويون أنفسهم كانوا يؤمنون بهذا الاتجاه، ويعتقدون أنَّ الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد، وفي مجال بناء القاعدة؛ فالفرَّاء يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى:﴿وَحُورٌ عِينٌ ٢٢﴾(١٠٨) ، "والكتاب أعرب، وأقوى في الحجّة من الشعر"(١٠٩).

يقول الدكتور محمد عبدالله عطوات :"وإذا قارنَّا بين القرآن الكريم وبين الشعر من زاوية التوثيق ندرك أنَّ الله تعالى سخَّر جنوده من العلماء والصحابة وأولي الرأي لحفظ النصّ القرآني وصيانته. أمّا الشعر، وبخاصّة الشعر الجاهلي، فلا نستطيع أن نضعه بجانب القرآن الكريم في مجال الاستشهاد به على اللغة والنحو، وإنَّما نضعه في منزلة تلي منزلة القرآن الكريم؛ ذلك أنَّ الشعر لم يكن خالياً من العيوب، ولا بريئاً من النقد"(١١٠).

وقد أرجع الدكتور محمد عبدالله عطوات عيوب الشعر الجاهلي إلى الأمور الآتية(١١١):

أ-**التصحيف:** لقد كثر هذا في الشعر العربي، وهذا يدلّ على أنَّ الشعر العربي كان مسجَّلاً في صحف أو في دواوين

يُقرأ منها، أمَّا القرآن الكريم بقراءاته العديدة فمرجعه الرواية والنقل، وقد عيب على هؤلاء الذين يعتمدون على خط المصحف في قراءة القرآن.

ب- الاضطراب في رواية هذا الشعر: لقد وصل إلينا الشعر العربي عبر روايات عديدة، وفي كل رواية كانت تقوم القاعدة وتُبنى الأصول، مِمَّا أدّى إلى اضطراب هذه القواعد ، أمَّا الرواية في مجال القرآن وقراءاته فموثقة تقوم على سندٍ متين لا يتسرَّب إليه الشكّ ولا يعتريه الريب.

ج- وقد يعتمد الشاعر الضرورات في شعره، لأنَّ الوزن وقيوده، والقافية وروِيها، ومراعاة الموسيقى بين الكلمات أمور يضعها الشاعر نصب عينيه، ومن أجلها قد يخرج عن القاعدة، ويتنكَّب عن الجادّة، ويجوِّز ما لم تجوِّزه أساليب العربية. يقول الشيخ بهاء الدين:" إنَّ كلَّ ضرورة ارتكبها شاعر قد أخرجت الكلمة عن الفصاحة "[١١٢]، أمَّا القرآن الكريم فليس موضع ضرورات.

د- كثرة الأبيات المجهولة: والشعر العربي كثرت فيه الأبيات المجهولة النسب، فزيادة (أن) بعد (كي) بهذا البيت المجهول القائل[١١٣]:

أَرَدْتَ لِكَيْما أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِي *** فَتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بِلْقَعِ

لا يمكن أن نضعه بمنزلة آية من آيات الله قُرئت بوجه ما، وبرواية مسلسلة معروفة لا تمتدّ إليها الجهالة أو الشكّ.

هـ- كثرة الأبيات المدسوسة أو المنحولة.

من أجل هذه العيوب كلِّها يرى الدكتور محمد عبدالله عطوات أنَّ القرآن الكريم هو المصدر الذي يجب أن نتّجه إليه في كلِّ قاعدة نقيمها، وفي كلِّ حكم نصدره، وفي كلِّ أُسلوب ننشئه[١١٤].

٢- موازنة بين الاستشهاد بالقرآن والاستشهاد بالحديث النبوي:

لم يكن الاستشهاد بالحديث النبوي موضع اتّفاقٍ بين النحويين، فابن الضائع(٦٨٠هـ) وأبو حيَّان ذهبا إلى أنَّ الاحتجاج بالحديث في الدراسات النحوية واللغوية لا يجوز. قال ابن الضائع في شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ، لأنَّه أفصح العرب"[١١٥].

ويرى آخرون خطأ هذا الرأي، ذلك لأنَّه مهما أنكر النحويون هذا الاحتجاج بالحديث، فإنَّ إنكارهم يفقد قيمته إذا عرفنا أنَّ الرواة كانوا يتحرّون ويضبطون الأحاديث حتى لا يزيدوا فيها، أو ينقصوا منها أو يُغَيِّروا في كلماتها، وهي في ميدان التوثيق والضبط أقوى من الأشعار التي صُنِعت أو دُست، أو الأشعار الحائرة التي لا تعرف لها أباً ولا جدّاً.

على أنَّ بعض العلماء كأبي حنيفة(١٥٠هـ) كانوا لا يجوّزون نقل الحديث إلَّا باللفظ دون المعنى. ومِمَّا يُروى عن أبي حنيفة أنّه قال:" لا ينبغي للرجل أن يحدِّث من الأحاديث إلا بما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدث به "[١١٦].

أمّا الدكتور محمد عبد الله عطوات فقد ذهب إلى أنّه بالرغم من رأي المدافعين عن الاستشهاد بالحديث فإنَّ ثغرة الرواية بالمعنى لا تؤهّلها للوصول إلى مستوى الاستشهاد بالقرآن الكريم في باب التوثيق ومجال القاعدة، واستنباط الأصول اللغوية والنحوية(١١٧).

ثانياً-الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم :

عُني العرب بالأمثال عناية شديدة تمثَّلت في مؤلّفاتهم العديدة من خلال روايتها وجمعها وشرحها، وقد سلك المؤلِّفون العرب في تآليفهم طرائق عديدة، واشتهر لهم كتب كثيرة ، أهمّها: مجمع الأمثال للميداني (٥١٨هـ) ، والمستقصى في الأمثال للزمخشري (٥٣٨هـ) ، وغيرهما كثير(١١٨)، لأنَّ الأمثال أقوال متخيّرة أملتها التجربة الإنسانيّة وتناقلتها الألسنة تتضمّن الخبرة والكلمة والموعظة، ولم يكن الاهتمام بالأمثال عند المؤلّفين فيها فحسب بل تعدّاه إلى علماء اللغة الذين وجدوا فيه مادّة غنيّة لتقعيد قواعدهم النحوية مستندين إلى أنَّ الأمثال كلام لا يُغيَّر(١١٩)، وقد بدا هذا منذ سيبويه الذي قال إنَّ لُغة الأمثال لا تُغيَّر عندما استشهد بكلام نثري لتأييد قاعدة، يقول :"وصار كالمثل الجاري"(١٢٠)،هذا يفيد أنَّ أيَّ مثل يُؤخذ مثلما سُمع.

وقد تناول الدكتور شوقي المعري(١٢١)دراسة الأمثال في كتاب سيبويه مع الإشارة إلى أثرها فيمن جاء بعده؛ إذ قال:" ذكر سيبويه في كتابه واحداً وأربعين مثلاً استشهد بها في مواطن متفرّقة، وكانت مصدراً مهمّاً من المصادر التي استقى منها سيبويه مادّة كتابه، لكنّ هذا العدد ينقص إذا ما حُذف منها عددٌ ليس من الأمثال بل من الأساليب النحوية التي لم تذكرها كتب الأمثال، ولم يصل إليها محققو الكتاب فعدّوها -في فهارسهم- أمثالاً"(١٢٢).

وفيما يأتي عرض لبعض الأمثال التي وردت في كتاب سيبويه:

١- عسى الغوير أبؤساً(١٢٣):

استشهد به في باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد، وبعد أن استشهد بقول العرب: مَنْ كانت أمّك؛ حيث أوقع (مَنْ) على مؤنّث، وإنّما صيّر (جاء) بمنْزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنّه بمنْزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنْزلة (كان) في قولهم "عسى الغوير أبؤساً" ولا يُقال: عسيت أخانا(١٢٤).

٢- اللّهُمّ ضبعاً وذئباً(١٢٥):

استشهد به في باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، وقدّر سيبويه نصب (ضبعاً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجلٍ، فإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللّهُمّ اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً، وقال: إنّما سهل تفسيره عندهم لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار، وعلّل كلامه هذا بأنَّ كلّ واحد يُعرب بحسب ما يُفسِّر، وفي هذا إشارة واضحة إلى أنَّ الإعراب يكون في فهم المعنى، يقول "وكلُّهم يفسِّر ما ينوي"(١٢٦).

كما استشهد سيبويه في هذا الباب بعدد من الأمثال هي: "أمر مبكياتك لا مضحكاتك"(١٢٧) "والظّباء على البقر"(١٢٨)على تقدير خلّ الظباء على البقر، إلى أن يقول:" وهذه حججٌ سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم أنَّه سمعها

من العرب، ومن ذلك قول العرب في أمثالهم "اللّهُمّ ضبعاً وذئباً" (١٢٩).

٣- المرء مقتول بما قُتِل به(١٣٠):

ورد هذا المثل في باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وقد بدأ سيبويه هذا الباب بقول العرب "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شرّاً فشرّ" ثم المثل موضع الشاهد "المرء مقتول بما قُتل إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف" . ويستشهد هذا المثل على نصب الاسم بفعل محذوف بعد إن، ويقول: وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجرٌ، ويضيف فيقول:" والرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنّك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء، وإنّما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه لأنّه يُجزم كما يجزم ولأنّه لا يستقيم واحدٌ منها إلا بالآخر"(١٣١).

٤- ادفع الشرّ ولو إصبعاً(١٣٢):

باعتبار الفعل المحذوف بعد (لو) ، كأنّه قال: ولو دفعته إصبعاً، ولو كان إصبعاً ؛ لأنَّ (لو) بمنْزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسمٌ ، ففيه فعلٌ مضمرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء(١٣٣) .

وبيّن الدكتور المعري أنّ سيبويه قد أكثر من الاستشهاد بالأمثال في هذا الباب، هذا غير استشهاده بالشواهد الشعرية والقرآن الكريم لكنَّ حظّ الأمثال كان وافراً مقابل قلّة الشواهد الشعرية، ومِمَّا استشهد به أيضاً هنا المثل(١٣٤):

٥- بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ(١٣٥)، وقولهم:

٦- متعرّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه(١٣٦) ، وقولهم:

٧- وراءك أوسَع لك(١٣٧)، وقولهم:

٨- كليهما وتمراً(١٣٨)، وقولهم:

٩- من هذا ولا زعماتك(١٣٩).

١٠- أهلَك والليل(١٤٠):

استشهد به في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره واستغناءً عنه، وهذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، أي ما نُصب بفعل محذوف، فكأنّه يُقال: بَادِرْ أَهلَك قبل اللَّيل، وإنّما المعنى أن يحذّره أن يدركه الليلُ، والليلُ مُحذَّرٌ منه كما كان الأسد متحفظاً منه(١٤١).

١١- أغدّة كغدّة البعير وموتاً في بيت سلولية(١٤٢):

استشهد به على حذف الفعل المتروك إظهاره وانتصاب المصدر والتقدير: أأغد غدة كغدة البعير وأموت موتاً في بيت سلولية ؛ لأنّه يصير في الإخبار كالاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من "احذر" في الأمر، وعلّق على هذا المَثَل بعد بيت العجاج(١٤٣): أطرباً وأنت قنسري. وقال: وإنَّما أراد تطرب، أي أنت في حال طرب، ولم يُرد أن يخبر عمّا مضى ولا عمّا يستقبل.

١٢- أعور وذا ناب(١٤٤):

استشهد سيبويه بهذا المَثَل في باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وقد عرض إلى قصّة هذا المَثَل، فقال: وحدّثنا بعض العرب أنَّ رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة، واستقبله بعير أعور فتطيَّر منه، فقال: يا بني أسد: أعور وذا ناب فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبَّههم كأنَّه قال: أتستقبلون أعورَ ذا ناب(١٤٥).

١٣- أصبح ليل، ١٤-افتد مخنوق، ١٥-أطرق كرا(١٤٦):

جمع سيبويه عدداً من الأمثال في باب الحروف التي يُنبَّه بها المدعّو، وعلَّق فقال: وليس هذا بكثير ولا بقويّ، ويعقد بالمدعّو المنادى، وقال: إنَّ الاسم غير المندوب يُنبَّه بخمسة أشياء بـ: (يا) و (أيا) و (هيا) و(أي) و (بالألف) (١٤٧)، أي هي حروف النداء، وأضاف إنّه يجوز حذف حرف النداء (يا) من النكرة في الشعر، واستشهد بقول العجاج(١٤٨):

جَارِيَ لا تستنكِري عَذيرِي. يريد يا جارية.

ثم بيّن الدكتور شوقي المعري أنَّ الأمثال التي استشهد بها سيبويه في كتابه قد كوّنت مادة احتجاج أفاد منها من جاء بعده من النحويين؛ كالمبرِّد وابن السراج والزجاج والفارسي وابن مالك وابن يعيش وابن هشام(١٤٩).

وهذه النتيجة الأولى التي وصل إليها الدكتور شوقي المعري في هذا البحث، وثمّة نتائج أخرى وصل إليها منها(١٥٠)؛ أنَّ سيبويه استشهد بمَثَل واحد في غير مكان من كتابه، كالمثل: "عسى الغوير أبؤساً". ولم يكن المثل شاهداً منعزلاً على قاعدة ما، أي أنَّه لم يكن إضافة إلى الشواهد الأخرى، وربما يكون هذا مساوياً لغيره من الشواهد من حيث القاعدة، وهذا يعطيه الأهمّية في تقعيد القاعدة النحوية. وقد اعتمد سيبويه رواية واحدة للمثل ولم يلتفت إلى الرواية الأخرى للمثل ، ومِمَّا لا شكّ في أنَّ المَثَل في كتاب سيبويه سبق وروده في كتب الأمثال لأنَّ سيبويه الأسبق زمنياً، وهذا السبق يجعلنا نطمئن لما استشهد به سيبويه، وما يزيد من اطمئناناً قوله "وحدّثنا" ، أو قوله "وسمعنا من يقول"(١٥١)، أو قوله "وسمعت من العرب ومِمّن يوثق به يزعم أنه سمع من العرب"(١٥٢) ، فما استشهد به سيبويه من الأمثال إمّا أن يكون قد سمعه وإمّا أن يكون سمعه مِمَّن يثق به أو يثق به الآخرون.

المبحثُ الرابعُ: النقدُ النحويُّ:

أوّلاً-اعتراضات البغداديّ النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العينيّ في كتابه (المقاصد النحوية):

عرّف صاحب القاموس المحيط (الاعتراض): "أنَّه المنعُ، والأصلُ فيه أنّ الطريق إذا اعترض فيه بناءٌ أو غيرهُ منعَ السابلةَ من سُلوكِهِ "(١٥٣) ،وجاء في اللسان في مادة (عرض) "اعترض الشيءُ دون الشيءِ حال دونه"(١٥٤). وعلى المفهوم اللغوي نشأ المفهوم الاصطلاحي للاعتراض في النحو وهو : اختلاف يجري بين نحويينِ أو أكثر في مسألة نحوية يكثر فيها الخلاف.

وقد شاع الاعتراض بين النحويين، فمن أشهر من كتب فيه أبو علي الفارسي في كتابه (الإغفال) ، الذي اعترض فيه على الزجاج (٣١١هـ) في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، ويُعدّ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

علامة مضيئة في هذا الجانب.

ومن هؤلاء النحويين البغداديّ (١٠٩٣هـ) ، فقد اعترض في كتابه (خزانة الأدب) على العينيّ (٨٥٥ هـ) في كثير من مسائل النحو احتواها كتابه (المقاصد النحوية)؛ ولكثرة هذه الاعتراضات وتشعبّها اختار الدكتور هزاع سعد المرشد[١٥٥] بعضها موضوعاً لدراسته، **التي نظمها في مسالك أربعة، هي:**

المسلك الأوّل: الاختلاف في التوجيه النحوي:

لتعدد التوجيه النحوي في المسألة الواحد أثر واضح في الخلاف النحوي، وأرجع الباحثون نشوءه إلى أسباب كثيرة، منها : تعدد الروايات في البيت الواحد، واختلاف الروايات، وقد تعقّب البغداديُّ العينيّ في توجيهاته النحوية على كثير من الشواهد، وهذه بعض منها :

١ – أعرَبَ العينيُّ (لأَوْجَلُ) في قول الشاعر[١٥٦] :

لعَمْرُكَ ما أدري وإنّي لأَوْجَلُ ***على أينا تعدو المنيةُ أولُ

أعربها فعلاً مضارعاً، قال: "لأَوْجَلُ، أي: لأخاف من وَجِلَ يَوْجَلُ "[١٥٧].

ولم يرتض البغداديُّ هذا الإعراب مُعرباً (لأَوْجَلُ) اسماً لا فعلاً، ومعناه: خائف[١٥٨]، أي أنّ (لأَوْجَلُ) بمعنى (وَجِلٌ) خرج من وزن اسم التفضيل إلى الوصفيّة، وهو مذهب أكثر النحويين[١٥٩]الذين نصّوا على أنَّ (أفعل) يقع على وجهين[١٦٠]: أحدهما: أن يكون للتفضيل، نحو: هذا أفضل من زيد، والآخر: أن يخرج من باب التفضيل إلى الوصفيّة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾[١٦١]، قال أبو حيّان:" وليست (أهون) أفعل تفضيل؛ لأنّه لا تفاوت عند الله في النشأتين: الإبداء والإعادة، فلذلك تأوّله الربيع بن خثيم(٦٥هـ) وابن عباس (٦٨هـ) أنّه بمعنى: هَيّن"[١٦٢]، وكقولنا في الآذان : الله أكبر، بمعنى: كبير، وكالبيت السابق فقد جاء (أوْجَلُ) بمعنى: وَجِلٌ.

ويرى الدكتور هزاع سعد المرشد أنَّ ما قاله العينيّ والبغداديّ جائزان ، فـ(أوْجَلُ) يجوز أن يكون وصفاً مثلما ذهب إليه أغلب النحويين، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهمزة المتكلّم؛ لأنَّ المعنى لا يأباه، يقول السيوطي:"... إنّه في بعض الأماكن اُختلف في الكلمة هل هي فعل أو اسم تفضيل كقوله: لعَمْرُكَ ما أدري وإني لأَوْجَلُ ..."[١٦٣].وأعربها الفيومي أحد شرّاح شذور الذهب فعلاً مضارعاً[١٦٤] ، ومن المعاصرين محمد محيي الدين عبد الحميد في أحد قوليه[١٦٥].

٢– اختلف العينيُّ والبغداديّ في جملة (لا أُقيلُها) في قول كثير عزَّة[١٦٦]:

حلفتُ وربِّ الراقصات إلى مِنى***يغولُ البلادَ نصُّها وذميلُها

لئنْ عادَ لي عبدُ العزيز بمثلِها***وأمكنني منها إذنْ لا أُقيلُها

ذهب أوّلهما إلى أنّها جملة جواب الشرط، قال:" وقوله (لا أُقيلها) في موضع جزم على جواب الشرط، وعملت (إن) في الموضع دون اللفظ"[١٦٧] ، ووصف الثاني قولة بالغرابة، ناصّاً على أنّها جملة جواب القسم[١٦٨]. وقبل

ترجيح الدكتور هزاع سعد المرشد أحد الرأيين أشار إلى أنَّ النحويين قالوا: إنَّه إذا اجتمع الشرط والقسم في جملة أُكتفي بجواب السابق منهما عن جواب الآخر ما لم يتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر، فإنَّهُ يُرجح الشرط على القسم ، يقول ابن مالك في ألفيته(١٦٩):

واحذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقَسَمْ*** جوابَ ما أخّرتَ فهو مُلْتَزَمْ

فمثال الشرط السابق : إنْ يقم زيد والله اكرْمه، ومثال القسم السابق : واللهِ إنْ يقم زيد لأقومنّ معه.

وقد رجح الدكتور هزاع سعد المرشد رأي البغداديّ، إذ قال:" وما ذهب إليه النحويون يرجح رأي البغدادي، فإنَّ جملة (لا أقيلُها) جواب القسم المذكور في البيت الذي قبله وهو (حلفت بربّ الراقصات) الذي أتى قبل الشرط (لئن عاد) واللام في(لئن عاد) هي لام التوطئة الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط(١٧٠)، ولو كانت جملة الشرط لقال (لا أُقلْها) بالجزم(١٧١)؛ لأنَّ المضارع المنفي بـ (لا) و(لم) يجزم شرطاً وجواباً غير محتاج إلى الفاء"(١٧٢).

المسلك الثاني: القصور في فهم المعنى:

للمعنى أثر ملموس في الدرس النحوي، ويظهر هذا الأثر واضحاً في صياغة النحويين أصول النحو، وفي جدلهم في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، ويُقصد بالمعنى النحوي المعنى الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد أو الإضافة، وهو ما اصطلح عليه بالمعنى الوظيفي. وكان من مسالك الاعتراض التي أخذها البغداديُّ على العينيّ أنَّهُ قَصَّرَ في فهم المعنى مِمَّا نشأ عنه خطأ في إعراب لفظ أو تركيب، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١- أعرَبَ العينيُّ (ما) في قول الأعشى(١٧٣):

بانتْ لتحزُننا عفارهْ*** يا جارتنا ما أنتِ جارة

إعرابين(١٧٤):

أوّلهما: أنّها نافية، و(أنت) مبتدأ، و(جارة) خبره، واستشهد بأنّها نافية برواية الديوان (ماكنت جارة). وثانيهما: أنّها استفهاميّة في موضع الرفع على الابتداء، و(أنت) خبره، و(جارة) تمييز، والمعنى: عَظُمَتِ مِنْ جارة.

ولم يرتض البغداديُّ كون (ما) نافية، معللاً أنّ المعنى ليس على النفي، وإنّما هو على التعجّب كالإعراب الثاني؛ لأنّ نصب (جارة) على التمييز إنّما هو من الاستفهام التعجّبي(١٧٥).

ورجّحَ الدكتور هزاع سعد المرشد أنّ معنى البيت ليس على النفي، بل على الاستهام التعجّبي كما قال البغداديُّ، لأنَّ (ما) في الشاهد تفيد التفخيم والتعظيم مثلما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾(١٧٦)، وهو ما ذهب إليه كثير من النحويين، كالقيسي(ت ق٦هـ) شارح شواهد الإيضاح ؛إذ يقول: "(ما) مبتدأ، و(أنت) خبره، وفيه معنى التعظيم، ويُروى ما كنت جارة ، ومعناه كمعنى الأوّل، وتقديره: أي جارةٍ كنت"(١٧٧). وهو ما نصّ عليه الرضي(٦٨٦هـ): "(ما) الاستفهاميّة تفيد التفخيم، أي: كَمُلتْ جارة، فمعنى (ما أنت) : كَمَلْتِ"(١٧٨). ونحا أبو حيان إلى أنّ (ما) الاستفهاميّة تضمّنت معنى التعظيم، فكأنّ الشاعر قال: ما أعظمك جارة(١٧٩).

٢-قال العينيُّ أنّ (رأى) في قول الشاعر[١٨٠]:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُريشاً***فإنَّا نحنُ أفضلُهم فعالاً

من الرأي؛ لذا يكتفي بمفعول واحد وهو (الناس)[١٨١]، وخالفه البغداديُّ واصفاً هذا القول بأنَّه لا معنى له، ولا يستقيم مع مراد الشاعر، ذاهباً إلى أنَّ (أرى) في البيت من الرؤية القلبية، تطلب مفعولين، أوّلهما الناس، والثاني محذوف تقديره: دوننا، أو: أقلّ منّا[١٨٢].

ورجح الدكتور هزاع سعد المرشد رأي البغداديّ وعدّه أقرب إلى الصواب ،إذ قال:" وأقرب إلى الصواب عندي ما ذهب إليه البغداديّ؛ لأنَّ (رأى) في قول الشاعر لليقين والعلم، نحو قول الشاعر[١٨٣]: رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ***محاولةً وأكثرهم جنودًا

فيكون المفعول الأوّل لـ (رأيت) هو (الناس) ، والمفعول الثاني محذوفاً يُفهم من سياق الكلام، تقديره دوننا، أو أقلَّ منّا[١٨٤]"[١٨٥].

٣-قدَّر العينيُّ مفعول الفعل (احبس) في قول الشاعر[١٨٦]:

فأينَ إلى أين النجاةُ ببغلتي***أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبسِ احبسِ

بأنَّهُ (نفسكَ)، قال: "(احبس) جملة من الفعل والفاعل، والمفعول محذوف، تقديره: أحبس نفسك ونحوه، و(احبس) الثانية تأكيد للأوّل"[١٨٧]. وردّه البغداديُّ بأنَّ هذا لا يناسب المقام، وقدَّر المفعول بأنّه (بغلتي) لوجود القرينة[١٨٨].

ورجح الدكتور هزاع سعد المرشد رأي العينيّ وعدّه أولى ،إذ قال:" وعندي أنّ تقدير العينيّ أولى بالقبول وأقرب للمعنى الذي أراده الشاعر؛ لأنّ مفهوم البيت يوضح أنَّ الشاعر يقول لصاحبه أو لنفسه على سبيل الحثّ والتشجيع: لا نجاة لك من اللاحقين، فشجّعْ نفسك ولا تظهر الجزع[١٨٩]، يقول عبد المنعم الجرجاوي (١٢٧١هـ):" احبس أي امنع، فعل أمر مبني على السكون المقدّر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالكسر العارض للشعر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ومفعوله والمتعلّق به محذوف، أي: احبس نفسك عن السير، وجملة احبس الثانية مؤكّدة للأولى[١٩٠]"[١٩١].

المسلك الثالث: صحّة الرواية:

تُعَدُّ صحّة رواية الشاهد النحوي أمراً مهمّاً لا غنى عنه في التقعيد النحوي، فأيّ تحريف فيه، سواء أكان في حروفه أم في حركاته مدعاة لتوجيه سهام النقد إليه، لذا كَثُرَ الخلاف بين النحويين من جراء ذلك، وإن نظرة واحدة في كتاب (الموشح) للمرزباني(٣٨٤هـ)، وهو في مآخذ العلماء على الشعراء تجلي هذا الأمر وتؤكّده، وأنت واجدٌ في كتب النحويين نقوداً كثيرة لحمتها وسداها التحريف في الرواية. وذهب الدكتور هزاع سعد المرشد إلى أنَّ البغداديَّ في اعتراضاته على العينيّ لم يكن في نجوة من ذلك، فقد تعقّب العينيَّ في أَنَّهُ اعتمد على روايات محرّفة للبيت بُني عليها إعراباً خاطئاً، وذكر الدكتور هزاع سعد المرشد بعض الأمثلة على ذلك، موضّحاً رأيه في اعتراضات البغداديّ:

١-أنشدَ العينيُّ بيتَ مسلم بن معبد الوالبي:

لددتمُ النّصيحةَ كلَّ لِدٍّ***فمجّوا النّصحَ ثُمَّ ثنوا فقاؤوا

بوضع (وفاؤوا) مكان (فقاؤوا) ثُمَّ أعربَ (فاءوا) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهم فاؤوا وجملة (وهم فاؤوا) في محلّ نصب حال[١٩٢]، واعترض البغداديُّ على كلام العينيّ بأنّه تحريف للرواية، واصفاً كلامه:" وهذا مِمَّا لا يُقضى منه العجّب"[١٩٣].

وذكر الدكتور هزاع سعد المرشد أنّه قد رجع إلى القصيدة التي منها هذا البيت، وأوّلها:

بكتْ إبلي وحُقّ لها البكاءُ***وفرّقَها المظالمُ والعداءُ

في كتاب (منتهى الطلب من أشعار العرب) لمحمد بن المبارك بن ميمون[١٩٤] ، وكتاب (شرح شواهد المغني) للسيوطي[١٩٥]، وكتاب (شرح شواهد مغني اللبيب) للبغدادي[١٩٦]، فوجد الأمر على ما قال البغداديّ برواية عجز البيت: فمجّوا النَّصْحَ ثُمَّ ثَنوا فَقَاؤُوا ، بل إنّه قد وجد السيوطي يصف كلام العينيّ بأنّه تخبيط فاحش[١٩٧] ، ورجح الدكتور هزاع سعد المرشد الإعراب وفقاً لرواية البغداديّ لا ما أعرب العينيّ، إذ قال:" ويكون الإعراب على رواية البغداديّ – وهي الصحيحة – أنَّ (الفاء) في (فقاؤوا) حرف عطف، وجملة (قاؤوا) معطوفة على جملة (ثنوا) لا ما أعربَ العينيُّ؛ فإنّه إعرابٌ خاطئ بُنِيَ على روايةٍ محرّفةٍ"[١٩٨].

٢–روى العينيُّ قول الشاعر[١٩٩]:

شُمٍّ مهاوينَ أبدانَ الجزور مخا***ميص العشياتِ لا خُورٍ ولا قزمِ

برفع (شمّ) وما بعده على النحو التالي:

شُمٌّ مهاوينُ أبدان الجزور مخا***ميصُ العشياتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ

على أنّ (شُمٌّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم شُمٌّ،و(مهاوينُ) و(مخاميصُ) و(خورٌ) و(لاقزمٌ) أخبار أوصفات[٢٠٠].

وَرَدَّ البغداديُّ رواية العينيّ معرباً (شُمٍّ) وما بعده أوصافاً مجرورة[٢٠١] ؛ لأنَّ قبله:

يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمُهم ***لا مطعمي ظالمٍ فيهم ولا ظُلُمٍ

ورأى الدكتور هزاع سعد المرشد أنّ رواية العينيّ للبيت وإعرابه تابع فيه لابن الحاجب(٦٤٦هـ) في أماليه كما أشار إليه البغداديّ في اعتراضه، فقد أعرب (شُمٌّ) خبر مبتدأ محذوف، وما بعده أخبار[٢٠٢]؛ والذي دعاه إلى هذا الإعراب أنّه لم يقف على البيت الأوّل فظنّه مرفوعاً، وعدَّ الدكتور هزاع سعد المرشد رواية البغداديّ هي الصحيحة ،إذ قال:" وصحّة الرواية ما رواها البغداديّ، فهي رواية سيبويه ومن بعده[٢٠٣]"[٢٠٤].

المسلك الرابع: الخطأ في العزو:

من مسالك اعتراضات البغداديّ على العينيّ أنَّه يخطئُ في عزو قول لنحوي لم يقلْهُ، أو رأياً لم يُذكر في كتبه، وتعدّ أمثلة هذا المسلك قليلة بالقياس إلى أمثلة المسالك الأخرى، وذكر بعضاً منها:

١ – عزا العينيُّ إلى السكري أنّه روى (أحدو) – بدال مهملة – ومعناه: أغني[٢٠٥]، مكان(أحذو) في بيت أبي ذؤيب الهذلي[٢٠٦]:

فآليت لا أنفكُّ أحذو قصيدة***تكون وإياها بها مثلاً بعدي

واعترض عليه البغداديّ أنَّ السكري لم يرو (أحدو) فكيف يفسّرها بما ذكر[٢٠٧]. ويقول الدكتور هزاع سعد المرشد:" من الإنصاف أنّ السكري رواها (أحذو) – بالذال المعجمة – ثم قال في الشرح: من قال (أحذو) قالَ: أَقُولُ ، ومَنْ قَالَ (أحدو) قال : أغني[٢٠٨]، فيكون أتى بالروايتين، وعلى هذا فلا ملامة على العينيّ في عزو رواية (أحدو) إلى السكري، وتكون (قصيدة) على هذا الرواية منصوبة على نزع الخافض، والتقدير : أغني بقصيدة، وتكون مفعولاً به على الرواية الأخرى (أحذو)، والتقدير: أقول أو أصنع أو أحكم قصيدة[٢٠٩]. وتعضيداً للعينيّ فقد روى (أحدو) – بالدال المهملة – من النحاة: الزجاجي(٣٤٠هـ) في كتابه (الجمل) ، وابن السيد البطليوسي(٥٢١هـ) في كتابه (الحلل في شرح أبيات الجمل)، وابن بري(٥٨٢هـ) في كتابه (شرح شواهد الإيضاح) ، والقيسي في كتابه (إيضاح شواهد الإيضاح)[٢١٠]"[٢١١].

٢–قال الكميت بن معروف[٢١٢]:

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم***ليعلَمُ ربيّ أنَّ بيتي واسع

استشهد النحويون به على أنَّ المضارع الواقع جواباً للقسم إن كان للحالِ وَجَبَ الاكتفاء باللام دون النون، فإنَّ المعنى : ليعلم الآن ربي[٢١٣]، ومن هؤلاء النحويين ابن الناظم(٦٨٦هـ)، غير أنَّ البغداديّ انتقد العينيّ في عزو كلام لابن الناظم لم يقله في هذا الشاهد[٢١٤] ، إذ قال العينيُّ: "الاستشهاد فيه في قوله: (ليعلمَ) إذ أصله (ليعلَمَنَّ) بنون التوكيد فحذفها"[٢١٥].

ويرى الدكتور هزاع سعد المرشد أنّه يحسن الرجوع إلى كلام ابن الناظم في شرحه على ألفيّة أبيه لمعرفة قوله في هذا الشاهد ، ثم ذكر نصّ ابن الناظم بحروفه:"... ولو كان الجوابُ مضارعاً منفياً لم يؤكّد، ولو كان بمعنى الحال أكّد باللام دون النون؛ لأنّها مختصّة بالمستقبل، وذلك نحو: واللهِ ليفعلُ زيدٌ الآن، ولا يجوز (ليفعلنّ)، ومنع البصريون هذا الاستعمال استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدّرة بالمؤكّد، كقولك: واللهِ إنَّ زيداً ليفعلُ الآن، وأجازه الكوفيون، ويشهد لهم قراءة ابن كثير (لا أقسم بيوم القيامة)[٢١٦]،وقول الشاعر أنشده الفرّاء:

لئن يك قد ضاقت عليكم بيوتكم***ليعلم ربي أن بيتي واسع"[٢١٧].

ثم بيّن الدكتور هزاع المرشد :أنّه اتّضح بعد قراءة نصّ ابن الناظم أنَّ العينيّ لم يكن مصيباً في العزو له، وأنّ اعتراض البغداديّ في محلّه[٢١٨].

وفي ختم الدراسة خرج الدكتور هزاع المرشد بالنتائج الآتية[٢١٩]:

١– للشاهد الشعري أثر عظيم الشأن في التقعيد النحوي، يرجع إليه النحويون في استدلالهم وخلافهم، وقلما يخلو كتاب نحوي من شواهد شعرية، ومن ينظر في كتاب سيبويه ير هذا واضحاً لا مرية فيه.

٢–أسهم النحويون في تأليف مصنفات تحوي الشواهد الشعرية التي احتج بها من قبلهم، ولعل كتاب سيبويه خير مثال على ذلك، فقد قام على شواهده علماء تتبعوها وتكلموا على مواطن الشاهد فيها، مثل الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ)

والنحاس(٣٣٨هـ) وابن السيرافي(٣٨٥هـ) وغيرهم، وضرب العينيُّ والبغداديُّ بسهم وافر في هذا المجال بتأليف كتابيهما (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) و(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب).

٣-كثرت الاعتراضات النحوية بين النحويين، ومن أشهرها المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي – مِمّا أثرى الدرس النحوي، ويعدّ كتاب (خزانة الأدب) للبغداديّ شاهداً قائماً بذاته، فقد تعقّب من قبله واعترض على كثير من النحويين، ويأتي في مقدّمتهم العينيّ إذ أكثر من اعتراضاته عليه.

٤-إنَّ اعتراضات البغداديّ على العينيّ لم تكن كلّها صائبة، فمنها ما يكون الحقّ مع البغداديّ، ومنها ما يكون العينيّ هو المصيب، وقد بيّن ذلك في الدراسة.

٥- إنَّ العينيّ والبغداديّ كانا على علم واسع ودراية كبيرة بالشواهد النحوية، بيد أنّ الضوء كان خافتاً في إظهار جهودهما وتتبع أرائهما، وإن كان هناك من توصية فهي دراسة هذين العلمين دراسة وافية تظهر جهودهما النحوية وتبرز قيمة كتابيهما في ميدان الدراسات النحوية.

ثانياً-أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:

كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي(٣٤٠هـ) مختصر نحوي تعليمي "أنجد وأغار وطارت شهرته في الآفاق كلّ مطار[٢٢٠]، فقد وقع الكتاب موقعاً عظيماً من نفوس المشتغلين بعلم النحو، فاشتغل به الناس، وعدّ كتاب العالم الإسلامي، وغدا كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، بل إنَّ المغاربة جعلوه نظير كتاب سيبويه عند المشارقة، فتصدّوا لشرحه ، وشرح أبياته ، أو نقده، وقد بلغت جملة شروحه مئة وعشرين شرحاً في مغرب الدولة الإسلامية وحده[٢٢١].

وبالرغم من المكانة التي تسنمها هذا الكتاب على مدى عقود من الزمن، وانشغال الناس بشرحه حتى بلغت شروحه مبلغاً عظيماً فقد كان موضع نقد في أكثر الأصقاع احتفاء به ، وأعني بها بلاد الأندلس ، فوضع ابن السيد البطليوسي(٥٢١هـ) كتابين، الأوّل في نقده وإصلاح الخلل الواقع فيه، والثاني في تفسير أبياته التي استشهد بها [٢٢٢].

وقد وقف الدكتور وليد السراقبي عند الأوّل منهما (إصلاح الخلل) ، محاولاً استجلاء نقدات ابن السيد للكتاب ومآخذه عليه من جهة، ومؤطّراً للأصول التي أقام عليها هذه النقدات من جهة ثانية. فقد بيّن الدكتور السراقبي أنَّ ابن السيد كان يبدأ نقده بتحديد الباب الذي سيتناوله ، ثم يورد قول الزجاجي تحت عنوان (مسألة)، ثم يأخذ في نقده مبتدئاً بقوله : (قال المفسّر)[٢٢٣]، وربما تنكّب التقديم لما ينقده بكلمة (مسألة) ، فبدأ مباشرة بتحديد الباب وذكر نصّ الزجاجي ، فابن السيد يبدأ بذكر المسألة مجملة ، ثم يأخذ في تفصيلها[٢٢٤]. وقد استظهر على آرائه ونقداته بعدد كبير من الشواهد القرآنية، والحديثية، فالشعرية. فقد بلغ عدد الآيات القرآنية أربعاً وتسعين آية، وعدد الأحاديث النبوية سبعة أحاديث، أمَّا الشواهد من الرجز فبلغ عددها مئتين وثمانية وسبعين شاهداً ، إلى جانب ثلاثين نصف بيت اقتصر فيها على ذكر موضع الشاهد منها[٢٢٥].

ولأنَّ معالم منهج ابن السيد في نقده كثيرة ، فقد اكتفى الدكتور وليد السراقبي بمناقشة أصلينِ هما الحدّ من جهة ، والاضطراب المصطلحي من جهة أخرى.

أوّلاً- الحدود : يُعرّف الحدّ بأنَّه قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء . أي كمال وجوده الذاتي(٢٢٦). فالغاية منه هو الاحاطة بجوهر المحدود بجميع أجزائه ، فلا يخرج منه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما ليس منه من دون زيادة أو نقصان(٢٢٧). ويشترط في الحدّ الاطراد، والخلو من المجاز، ومن المشترك اللفظي، والانعكاس(٢٢٨).

ويرى الدكتور وليد السراقبي أنَّ كتاب(الجمل) قد عكس اضطراب الزجاجي في مسألة الحدّ، فقد خلط بين الحدّ والرسم مثلاً ، فقال في حدّ الاسم: "ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"(٢٢٩)، وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنّ هذا رسم للاسم لا حدّ له ؛ ذلك أنّه لا يستغرق المحدود من جهة، وليس جامعاً ولا مانعاً من جهة أخرى ؛ فثمّة أسماء لا يمكن أن تكون فاعلاً أو مفعولاً ولا تقبل الدخول في علاقة الإضافة بحروف الجرّ، فمن ذلك الأسماء المختصّة بالنداء، نحو : يا هناه ، ويا فلُ، وهما اسمان لا يكونان إلا في النداء. ومنها أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط وبعض الألفاظ المخصوصة، نحو: جير، وعوض، ولعمرك، وأيمن الله. ثم إنَّ حدّه الاسم بما قاله هو حدّ له بوظيفته داخل التركيب لا ببيان ماهيته. ولعلَّ أحسن ما يُقال في حدّ الاسم : إنّه مجموعةُ أصوات دالّة على مُسمّى به دلالة وضع ، وأنَّه دليل لُغوي وضع إزاء المُسمّى"(٢٣٠).

وحدّ الزجاجي الفعل بأنّه : "ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل "(٢٣١). وبيّن الدكتور السراقبي أنّ هذا أيضاً رسم لا حدّ ؛ ذلك أنّ من الأفعال ما لا أحداث لها ، نحو قولنا : انتفى الضدّانِ، فالفعل (انتفى) ليس له حدث، و(كان) الناقصة ليس لها حدث(٢٣٢).

وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنَّ ابن السيد قد نهج سبلاً عديدة في سبيل إصلاح الحدود التي أوردها الزجاجي في كتابه ، وهذه السبل هي :

١ – **تكملة الحدّ الناقص :** فقد حدّ ابن السراج الاسم بأنّه ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص(٢٣٣). وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنَّ هذا الحدّ غير صحيح عند ابن السيد، لأنّه لا يعمُّ جميع خصائص الاسم، فقد خلا من الإشارة إلى تجرّد الاسم من الدلالة على الزمان، ولذا يكون إصلاح هذا الحدّ بأن يُقال فيه : "ما دلّ على معنى في نفسه مفرد من زمان مختصّ"(٢٣٤).

٢ – **الزيادة في الحدّ :** فقد حدّ الزجاجي الحرف بأنَّه ما دلّ على معنى في غيره(٢٣٥). وهذا ليس بحدّ عند ابن السيد ، ولذا لا بُدّ من الزيادة فيه : "لم يكن أحد جزأي الجملة"(٢٣٦)، أو يُقال في حدّه ما قاله سيبويه : "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(٢٣٧).

وعدّ الدكتور وليد السراقبي حدّ الزجاجي منقوضاً ؛ لأنَّ ثمّة أسماء معناها في غيرها، ومن ذلك أسماء الاستفهام وأسماء الشرط فقد جرت هذه الأسماء مجرى الحروف لنيابتها عنها. والأسماء الموصولة، وهذه معانيها في صلاتها لا فيها نفسها. وبالزيادة التي أوردها ابن السيد يتخلص حدّ الحرف من مشارك له في الخصائص(٢٣٨) .

٣- **الترجيح بين الحدود:** لدى تلّبث ابن السيد عند الحدود التي ذكرها الزجاجي جهد في استعراض ما حدّه غيره من الحدود وردّ عليهم جميعاً كابن المقفع(١٤٢هـ) والكندي(٢٢٥هـ)، ثم ركن إلى اختيار أبي نصر الفارابي(٣٣٩هـ) للاسم معرباً عن استحسانه هذا الحدّ فقال : "أحسن ما حدّ به الاسم هو حدّ أبي نصر الفارابي: الاسمُ لفظٌ دالٌ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحدّه من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى"[٢٣٩] ، وهو قول الفارابي في كتابه (العبارة).

وقد حُدّت الحروف بأنّها أشكالٌ تدلُّ بالمواضعة على الأصوات المقطعة تقطيعاً يدلّ بنظمه على المعاني بالمواطأة عليها . والحرف ما دلّ على معنى لا يمكن أن يفهم بنفسه من غير اقتران غيره به[٢٤٠]. وحدّ الزجاجي (الزمان) بأنّه حركة الفلك، وبيّن الدكتور وليد السراقبي انّ هذا التعريف غير صحيح، وفيه ما فيه من التسامح في العبارة ؛ ذلك أنَّ الزمان "في الحقيقة مدّة حركة الفلك وكذلك زمان كلّ موجود من الأجرام إنّما هو مدّة وجوده ساكناً أو متحركاً"[٢٤١]. فالزمان خاصّة من خواص الأشياء الحسّيّة، والفرق بينه وبين الدهر أنّ هذا الأخير خاصّ بالأمور المعقولة ؛ فقد عرّفه الكنديُّ بأنّه "المعنى المعقول من إضافة الثبات إلى النفس في الزمان كلّه[٢٤٢]"[٢٤٣].

ثانياً-الاضطراب المصطلحي:

ومن معالم الاضطراب المصطلحي عند الزجاجي :

١- **الخطأ في إطلاق المصطلح:** فقد أطلق الزجاجي قوله (تثنية الأفعال وجمعها)، وهذا مصطلح من الخطأ إطلاقه في باب الأفعال، فالتثنية لا تكون إلا لما كان له مفرد، وهي مشروطة بشروط سردتها كتب النحو. أمّا الدكتور وليد السراقبي فيرى" أنّ ما استعمله الزجاجي هو استعمال قائم على المجاز، وهو حذف المضاف، فالتقدير : تثنية ضمائر الأفعال وجمعها، وهذا الأصل أعني حذف المضاف كثير في كلام العرب. وقد كان هذا الأصل معتمد ابن السيد في التماس العذر للزجاجي في ذلك"[٢٤٤].

وذكر الزجاجي في أثناء حديثه عن الأفعال الناقصة[٢٤٥] أنّه إذا كان بعدها مخفوض فما بعدها يرفع اسماً ، والمخفوض خبر مقدّم ، وضرب لذلك مثالين ذكر في أحدهما جاراً ومجروراً، وذكر في الثاني ظرفاً ، فقال : كانَ في الدارِ زيدٌ، وكان عندك عمرو، وليس لعبدِ الله عذر. وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنّ ابن السيد قد تعقّب الزجاجي لهذا الخلط بين الظرف والجار والمجرور وجعلهما اسماً واحداً وإدراجهما تحت مصطلح واحد ؛ ذلك أنّ الظروف أسماء، وحروف الخفض ليست كذلك. ومن هنا رأى ابن السيد زيادة (أو) على الحدّ حتى يتمّ إصلاحه[٢٤٦].

٢-**الخلط المصطلحي:** فقد ذكر الزجاجي في معرض حديثه عن الأفعال الناقصة أنّه إذا كان بعدها مخفوض فما بعده يرفع اسماً لها ، والمخفوض خبر متقدّم، نحو : كان في الدارِ زيدٌ، وكان عندك عمرو ، وليس لعبد الله عذر[٢٤٧].

وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنّ الزجاجي قد خلط بين نوعين من المخفوض، الأوّل : المخفوض بحرف جرّ، والثاني : الظرف، فجعل لها مُسمّى واحداً، وهو الاسم المخفوض والظروف أسماء وليست مخفوضة ولا حروف

خفض ولذا كان اقتراح ابن السيد أن يقال : "وإذا وقع بعد هذه الحروف حروف خفض أو ظرف وبذلك يخلو من الاعتراض"(٢٤٨).

وذكر الدكتور وليد السراقبي أنَّ ابن السيد قد نهج في تحرير الاضطراب المصطلحي للزجاجي سبلاً أزاها تقوم على :

أ- تفسير المصطلح: ففي معرض تعليقه على (دعوت الله سميعاً) بجعل (سميعاً) حالاً ، وهو رأي غير مجمع عليه، عرض لمصطلح (القطع) عند الكوفيين، وعنى القطع عندهم أنَّ (سميعاً) أصلها (السميعَ) فتكون صفة للفظ الجلالة، إذ التقدير : دعوتُ اللهَ السميعَ على أنّها صفة ، فلمّا قطعت الألف واللام من الصفة نصبت. ومن الأمثلة على ذلك قول امرئ القيس(٢٤٩) :

***وعالينَ قِنْواناً من البُسْر أحمرا

والمراد من البُسر الأحمر، ثم حذفت منه الألف واللام فنصب على المدح والتعظيم(٢٥٠). ويؤكّد الدكتور وليد السراقبي ما ذكره النحويون من أنّ مصطلح القطع مصطلح كوفي يُراد به النصب على الحال، فقد قال الفرّاء في تعليقه على قوله تعالى:﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٢﴾(٢٥١):" فتنصب (هدًى) على القطع ، لأنّ النكرة لا تكون دليلاً على معرفة معرفة (٢٥٢)، وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء في(فيه) ، كأنّك قلت : لاشكّ فيه هادياً"(٢٥٣).

وأطلق الزجاجي على (كان) وأخواتها مصطلح (الحرف)(٢٥٤). وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنَّ هذا المصطلح قد خالف فيه الزجاجي الجمهور، وهو موضع تعقّبه فيه العلماء، وابن السيد واحد منهم ؛ ذلك أنّها أفعال ناقصة، ونقصانها لا يبتعد بها عن الفعلية(٢٥٥).

ب- التأويل : فقد أكثر الزجاجي من ذكر تثنية الأفعال وجمعها ، وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنّ مصطلح التثنية لا يجوز إطلاقه على الأفعال، ولذلك اعتذر ابن السيد للزجاجي بأنَّ ذلك من قبيل التسامح والتجوز، وأوجب تقدير مضاف محذوف ، فكأنّ المراد " تثنية ضمائر الأفعال وجمعها، وحذف المضاف كثير في كلام العرب(٢٥٦) . ومن ذلك إطلاق ابن السيد مصطلح (الحرف) على الأسماء الجازمة والحروف معاً. وبيّن الدكتور وليد السراقبي أنَّ في هذا إخراج للكلام مخرج المجاز والتسامح ، فليس كلّ ما ذكره الزجاجي حروفاً ، فمنها ما يندرج تحت مصطلح الحرف ومنها هو من باب الأسماء . ولكن ذلك كلّه لم يمنع ابن السيد من التماس العذر للزجاجي والجنوح إلى تأويل عبارته، معللاً هذا الأغلاط بعلتينِ : أوّلاهما : أنّ الأسماء الجازمة منها تجزم لتضمّها معنى حرف الشرط ونيابتها عنها، ولما ناب عن الحرف جاز أن تسمّى حروفاً ، وثانيتهما : جواز تسمية الأسماء والأفعال حروفاً ؛ لأنّها صارت كالحدود للكلام، والشيء إنّما يتحدد بجهاته ؛ أي : بحروفه، وتسميتها بالحروف ليس مستحيلاً في القياس(٢٥٧).

وبعد هذا العرض لأصول النقد النحوي عند ابن السيد خلص الدكتور وليد السراقبي إلى جملة من النتائج، لعلّ من أهمها (٢٥٨):

١- لم يكن ابن السيد في تتبعه (الزجاجي) يرمي عن قوس من التعصّب العلمي المقيت، الذي يعمي الأبصار

ويصمّ الآذان عن الحقّ الأبلج.

٢- أنَّ ابن السيد كان يتهدى بجملة من الأصول المنبئة عن شخصيّة علميّة جعلت وكدها إعادة الحقّ إلى نصابه، وإصلاح الخلل الذي علق بكتاب(الجمل).

٣-الاتزان العلمي والدقّة والموضوعيّة في نقده الكتاب وصاحبه، والاحتفاظ بالمكانة العلميّة للزجاجي ولكتابه(الجمل)، فلم يعرض له بتطاول، ولم يخرج في نقداته عن أصول النقد المنهجي.

٤- عدم الاقتصار في نقده على مجرّد ذكر موضع الخلل، بل كان يعقب ذلك بذكر سبيل إصلاح الخلل ، من تكملة للحدّ وسدّ الثغرة فيه، أو اقتراح بديل له، أو توضيح مصطلح غامض، أو تقويم عبارة مُلبسة.

نتائج البحث

وفي ختم هذا البحث توصّلتُ إلى النتائج الآتية:

١-تعددت الدراساتُ النحويّةُ في مجلة التراث العربيّ السوريّة وتنوّعت؛ إذ شملت موضوعاتٍ نحويّةً عديدةً مثّلت المنهج النحويّ والمصطلح النحويّ والشاهد النحويّ والنقد النحويّ وغيرها.

٢-لم تبتعد مجلةُ التراث العربيّ – منذُ تأسيسها وحتى اليوم- عن الأهدافِ التي رسمها القائمون عليها ، وهي خدمة التراث اللغويّ العربيّ بتحقيقه ودراسته ونشره.

٣-تميّزت أغلبُ الدراسات النحويّة في مجلة التراث العربيّ بالجدّة والأصالة.

٤-كان أغلبُ الدارسين ينشدون في دراساتهم تيسير النحو العربيّ ومعالجة ما اعتراه من مشكلات ، خاصّة في تعدد المصطلح وتداخله والتعليلات الفلسفيَّة والمنطقيَّة.

٥-سعى كثيرٌ من الدارسين في دراساتهم إلى نقل النحو العربيّ من كونه علماً تغلب عليه النظرة العقليّة حتى أمسى منطقاً تجريديّاً في بعض الكتب إلى كونهِ علماً يلبّي حاجة الدراسين.

٦-دعت أغلبُ الدارسات النحويّة في مجلة التراث العربيّ القائمينَ على تعليم العربيّة أن يضعوا مناهج النحو موضع التيسير والوضوح وكثرة الشواهد والأمثلة والاستعانة بفصيح كلام العرب والبيان القرآنيّ.

٧-أكدّت الدارساتُ النحويّة في مجلة التراث العربيّ على أثر البيئة العربيّة (الصحراء) في بناء صرح النحو العربيّ واستقراره ، وقد ظهر ذلك جلياً في أصوله النحو وخاصّة السماع عن العرب الموثوق بهم وفي مصطلحاته وانطلاقتها المادّية من الصحراء العربيّة.

٨-بيّنت الدراساتُ النحويّة في مجلة التراث العربيّ أنَّ للشاهد القرآنيّ أثراً كبيراً في التقعيد النحويّ ؛ إذ إنَّه الأصل الأوَّل لمصادر الاستشهاد الأخرى من شعر وحديث وغيرها ، فلولا القرآن الكريم ما جُمع الشعر وما عُني به الرواة.

٩- أكّد الدارسون في دراساتهم على كثرة الاعتراضاتِ النحويّة بين النحويين ، ويعدّ كتاب خزانة الأدب للبغداديّ

شاهداً قائماً بذاته ؛ فقد تعقّب من قبله ، واعترض على كثير من النحويين ، ويأتي في مقدّمتهم العينيّ ،إذ أكثر من اعتراضاته عليه.

الهوامش:

(١)المنصف: ابن جني:٤/١.
(٢) ينظر:أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب: مزيد إسماعيل نعيم:١٤١ ،بحث منشور في مجلة التراث العربي ،العدد:١٣-١٤،لعام :١٩٨٤م.
(٣)ينظر: المصدر نفسه:١٤١.
(٤) ارتشاف الضرب:أبو حيان الأندلسي:٦٨.
(٥)ينظر:أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب:١٤١.
(٦)ينظر: المصدر نفسه:١٤١.
(٧)ينظر: المصدر نفسه:١٤١.
(٨)ينظر: المصدر نفسه:١٤١.
(٩)ارتشاف الضرب:١٣١،وينظر: أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب:١٤١ .
(١٠)ارتشاف الضرب:١٨٢.
(١١)المصدر نفسه:١٨١.
(١٢)ينظر:أبو حيان النحوي الاندلسي ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب:١٤٥ .
(١٣) البحر المحيط:أبو حيان:٩٠/١-٩١و٢٨٠/٣ ،وينظر:أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب:١٤٥ .
(١٤)ينظر:أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب:١٤٥
(١٥)ارتشاف الضرب :٣٢١.
(١٦)المصدر نفسه:١٩٥.
(١٧)المصدر نفسه:١٠٦.
(١٨) رسائل ابن حزم الأندلسي: ابن حزم الأندلسي:٦٥ ،وينظر: منهج الأستاذ سعيد الأفغاني في تبسيط قواعد اللغة العربية في رحاب كتابه (الموجز في قواعد اللغة العربية) ، د.أيمن الشوا:١٤٧،بحث منشور في مجلة التراث العربي،العدد:٩٢،لعام:٢٠٠٣م.
(١٩)ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد الأفغاني:٤٠٤،ومنهج الأستاذ سعيد الأفغاني في تبسيط قواعد اللغة العربية :١٤٨.
(٢٠)سورة إبراهيم:٤٥.
(٢١)ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية:٣٩٦،ومنهج الأستاذ سعيد الأفغاني في تبسيط قواعد اللغة العربية :١٤٨.
(٢٢) الموجز في قواعد اللغة العربية:٨-٢٥.
(٢٣)رُتّبتْ أبحاث كتاب الموجز في قواعد اللغة العربية ترتيباً اعتمَدَ على تقسيم الكلام عند النُّحَويين: الأسماء، الأفعال، الحروف. مع بعض التغيير في الترتيب، فَجَعَل الأفعالَ أولاً، فالأسماء، ثم بحوثاً متفرّقة .وهذا الترتيب يذكّرنا بترتيب الزمخشري كتابه (المفصَّل في صنعة العربية) ،إذ رتبه على أربعةُ أقسامٍ: القسم الأول في الأسماء، والقسم الثاني في الأفعال، والقسم الثالث في الحروف، والقسم الرابع في المشترك من أحوالها.
(٢٤) الموجز في قواعد اللغة العربية:٧٩،ومنهج الأستاذ سعيد الأفغاني في تبسيط قواعد اللغة العربية :١٥٥.
(٢٥)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ :د. محمد كشاش:٧٨،بحث منشور في مجلة التراث

العربي،العدد:٦٨ ،لعام: ١٩٩٧م.
(٢٦) فقه اللغة وأسرار العربية:الثعالبي:٢٤٠-٢٤١.
(٢٧)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ:٧٨.
(٢٨)كتاب الفصول في العربية: ابن الدهان :٣.
(٢٩)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ :٧٩.
(٣٠)لسان العرب: ابن منظور: ١٤ / ٩٤، مادة (بني).
(٣١) شرح الأشموني:الأشموني:٥٤٧/٣.
(٣٢)لسان العرب: ١١٧/٣،مادة (جرد)،ومصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ :٧٩-٨٠.
(٣٣)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ :٧٩-٨٠.
(٣٤)حاشية الصبان على شرح الأشموني :الصبان: ٢ / ٢٠٣ .
(٣٥) لسان العرب:١٢٦/٤ ،مادة(جرر).
(٣٦)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٠.
(٣٧) المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني:٥٦.
(٣٨) أساس البلاغة:الزمخشري:٩٨،مادة(جمل).
(٣٩) مقاييس اللغة: ابن فارس:٤٧٧/١،مادة(جمد).
(٤٠)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٠.
(٤١)الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي : ١ / ٣٤٦ .
(٤٢)أساس البلاغة:الزمخشري:١٢٣،مادة(حرك).
(٤٣)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨١.
(٤٤)مقاييس اللغة: ابن فارس:٣٥٨/٢،مادة(ذكر).
(٤٥)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٢.
(٤٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية :محمد سمير اللبدي:٩٠.
(٤٧)الأنعام:١٧.
(٤٨)أساس البلاغة:الزمخشري:٢١٦،مادة(ربط).
(٤٩)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٢.
(٥٠) شرح المفصل: ابن يعيش:٧١/١.
(٥١)الجمل في النحو: الزجاجي :٣.
(٥٢)مقاييس اللغة: ٢/ ٤٢٤، مادة (رفع) ، ديوان طرفة بن العبد:١٦.
(٥٣)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٢-٨٣.
(٥٤) الجمل:الخليل:١٩٠.
(٥٥) العين:الخليل:٣١٢/٥.
(٥٦)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٣.
(٥٧) الجمل في النحو:عبد القاهر الجرجاني:٤٠-٤١.
(٥٨) شرح المفصل:ابن يعيش:٦/٧.
(٥٩)مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ : ٨٤.
(٦٠)المصدر نفسه: ٨٩-٩٢.
(٦١) الكتاب:سيبويه:٤٥/١.
(٦٢) بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة:السيوطي:١٦٣/٢.
(٦٣)كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:التهانوي:٢١٢/١.

(٦٤)تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي :د.خالد بسندي :٢٠٣،بحث منشور في مجلة التراث العربي،العدد:١١١،لعام: ٢٠٠٨م.
(٦٥) الكتاب:١٢٨/٢.
(٦٦)المصدر نفسه:١٥٨/٣.
(٦٧) المقتضب:المبرد:٢٩٧/٢.
(٦٨) همع الهوامع:السيوطي:١٩٤/٢.
(٦٩) الكتاب:٢٢٨/٣.
(٧٠) همع الهوامع:١٦٠/٣.
(٧١)في المصطلح العربي :علي توفيق الحمد:٥، وتعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي:٢٠٥.
(٧٢) الكتاب:١٠٤/٣.
(٧٣)المصدر نفسه:٢١٧/٤.
(٧٤)المصدر نفسه:٤٢١/٤.
(٧٥)المصدر نفسه:٢٢١/٣.
(٧٦) المقتضب:٣١٨/٢.
(٧٧)تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي:٢٠٥.
(٧٨) المقتضب:٣٥/٣.
(٧٩)المصدر نفسه:٣٦/٣.
(٨٠) همع الهوامع:٢٥٠/١.
(٨١)المصدر نفسه:١٧٦/٣.
(٨٢)دراسة في النحو الكوفي: المختار أحمد ديره: ٢٤٦.
(٨٣) أسرر العربية:ابن الأنباري:١٩٦.
(٨٤)تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي:٢٠٩.
(٨٥)ينظر: الكتاب:٢/ ٣٨٩، والمقتضب :٤/ ١٠٣، ورصف المباني : المالقي :٢٠٧.
(٨٦) شرح المفصل:ابن يعيش:١٠٩/٣.
(٨٧) مغني اللبيب:ابن هشام:٦٤٤.
(٨٨)رصف المباني : المالقي :٢٠٨.
(٨٩)الزُّخرُف:٧٦.
(٩٠) معاني القرآن:الفراء:٣٧/٣.
(٩١)الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، المسألة (٩٨).
(٩٢)تعدد المصطلح وتداخله:٢١٢.
(٩٣) شرح الكافية:الرضي:٢٧/٢.
(٩٤) شرح التسهيل:ابن مالك:١٦٠/١.
(٩٥) الأصول في النحو:ابن السراج:٨٦/١.
(٩٦)الحجة في القراءات السبع :ابن خالويه:٤٥٨/٦.
(٩٧)الإخلاص:١.
(٩٨) معاني القرآن:الفراء:٢٨٨/٢.
(٩٩) أوضح المسالك:ابن هشام:١٧٦/١.
(١٠٠) علم المعاني: بسيوني عبد الفتاح:٣٠
(١٠١) ينظر: تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي:٧.

(١٠٢)ينظر: تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي:٨.
(١٠٣) ينظر: المصدر نفسه :٢١٩.
(١٠٤)منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية: د. محمد عبدالله عطوات:٢٩٩،بحث منشور مجلة التراث العربي،العدد:٩٩-١٠٠،لعام:٢٠٠٥م.
(١٠٥)ديوان ذي الرمة : ٧٨.
(١٠٦)النور:٤٠.
(١٠٧)الطراز: يحيى بن حمزة العلوي: ٢ / ١٩٩ .
(١٠٨)الواقعة:٢٢.
(١٠٩)معاني القرآن: الفرَّاء :١٤/١.
(١١٠)منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية:٣٠١.
(١١١)المصدر نفسه:٣٠١.
(١١٢)المزهر: للسيوطي : ١ / ١٨٨.
(١١٣)من دون عزو في الإنصاف: ٥٨٠، ورصف المباني: ٢٩١و٣٨٣.
(١١٤)منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية:٣٠١.
(١١٥)خزانة الأدب للبغدادي: ١ / ٢٣.
(١١٦)الغزالي :أحمد فريد الرفاعي: مج ٢/ ١٣٥.
(١١٧)منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية:٣٢٢،وما بعدها.
(١١٨) ومن كتب الامثال :جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري ، وأمثال الضبي، وتمثال الأمثال: العبدري.
(١١٩) الأمثال عند العرب: عبد الكريم حسن:١١.
(١٢٠) الكتاب:سيبويه:٢٦٢/١.
(١٢١)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم : د. شوقي المعري:٣٠٩، بحث منشور في مجلة التراث العربي،العدد:٨٦-٨٧،لعام:٢٠٠٢م.
(١٢٢)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣٠٩.
(١٢٣)ينظر: الكتاب:٥١/١-٥٩،وجمهرة الأمثال:٥٠/٢،والمستقصى في أمثال العرب:الزمخشري:١٦١/٢،ومجمع الأمثال:الميداني:١٧/٢.
(١٢٤)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم :٣١٠.
(١٢٥)ينظر: الكتاب:٢٥٦/١،وجمهرة الأمثال:٣٢/١، والمستقصى في أمثال العرب:٣٦٢/١.
(١٢٦)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١١.
(١٢٧)ينظر: الكتاب:٢٥٦/١،وجمهرة الأمثال:٤٤٤/١.
(١٢٨)ينظر: الكتاب:٢٥٦/١،وجمهرة الأمثال:٤٤٤/١.
(١٢٩)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١١.
(١٣٠)ينظر: الكتاب:٢٥٣/١-٢٥٤.
(١٣١) الكتاب:٢٥٨/١-٢٦٠،وجمهرة الأمثال:٦٧/١،ومجمع الأمثال:٢٠/١.
(١٣٢)الكتاب:٢٧٠/١،ومجمع الأمثال:٢٦٧/١.
(١٣٣)الكتاب:٢٦٩/١.
(١٣٤)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١١.
(١٣٥)الكتاب:٢٧٢/١.
(١٣٦)المصدر نفسه:٢٧٢/١.
(١٣٧)المصدر نفسه:٢٨٢/١.

(١٣٨)المصدر نفسه:٢٨٠/١.
(١٣٩)المصدر نفسه:٢٨٠/١.
(١٤٠)المصدر نفسه:٢٦٩/١.
(١٤١)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١٢.
(١٤٢) الكتاب:٣٣٨/١،وجمهرة الأمثال:١٠٢/١،ومجمع الأمثال:٢٧/٢.
(١٤٣) ديوان العجاج:٢٦٥/١.
(١٤٤) الكتاب:٣٤٣/١.
(١٤٥)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١٣.
(١٤٦)الكتاب:٢٣٢/٢.
(١٤٧)المصدر نفسه:٢٢٩/٢.
(١٤٨) ديوان العجاج:٢٨٧/١.
(١٤٩) ينظر:المقتضب:٣٩/١،والأصول في النحو :ابن السراج:١١٥/١،والجمل:الزجاجي:٢٢٦،والايضاح:٢٣٤،وشرح الكافية الشافية: ابن مالك:٤٨٦/١،وشرح المفصل: ابن يعيش:١٦/٢،ومغني اللبيب: ابن هشام:٢٠٣. والأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١٦-٣١٨.
(١٥٠)الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم:٣١٦-٣١٨.
(١٥١) الكتاب:٢٤٤/١.
(١٥٢)المصدر نفسه:٢٥٥/١.
(١٥٣) القاموس المحيط:الفيروزآبادي، مادة عرض.
(١٥٤) لسان العرب: مادة (عرض).
(١٥٥)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية): د. هزاع سعد المرشد:١٨٧ وما بعدها،بحث منشور في مجلة التراث العربي،ع١١٢ ،٢٠٠٨م.
(١٥٦)لمعن بن أوس المزني في شرح الحماسة :المرزوقي :١١٢٦.
(١٥٧)المقاصد النحوية :العيني:٣/ ٤٤٠، واللام هي لام التوكيد المزحلقة.
(١٥٨)خزانة الأدب :البغدادي:٢٩٠/٨.
(١٥٩) الكامل:٨٨٦.
(١٦٠) المقتضب:٢٤٥/٣.
(١٦١)الروم:٢٧.
(١٦٢) البحر المحيط:١٦٩/٧.
(١٦٣)الأشباه والنظائر :السيوطي:٤/ ٤٧٩.
(١٦٤)شرح شواهد شذور الذهب :الفيومي : ٧٥
(١٦٥)حاشية شرح شذور الذهب :ابن هشام : ١٠٣ ، وشرح قطر الندى :ابن هشام : ٣٠،وينظر: اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٨٧ وما بعدها.
(١٦٦) ديوانه:٣٠٥.
(١٦٧)المقاصد النحوية :العيني:٤/ ٣٨٣.
(١٦٨)خزانة الأدب :البغدادي:٨/ ٤٧٥.
(١٦٩)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ٣٨١.
(١٧٠) مغني اللبيب:ابن هشام:٢٣٥/١.
(١٧١) سر صناعة الإعراب:ابن جني:٣٩٧/١-٣٩٨.

(١٧٢)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٨٩.
(١٧٣) ديوانه:١٥٣.
(١٧٤) المقاصد النحوية:٣/٦٤٠.
(١٧٥)خزانة الأدب:٣/ ٣٠٩.
(١٧٦)القارعة:١-٢.
(١٧٧)إيضاح شواهد الإيضاح :القيسي:١/ ٢٥٤ - ٢٥٥ .
(١٧٨)شرح الكافية :الرضي:١/ ٧١٥.
(١٧٩)ارتشاف الضرب:٣/ ١٥٨٦، وينظر: اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٩٣.
(١٨٠)عزاه العيني في المقاصد النحوية:٣/ ١٣٦ إلى الأخطل، وليس في ديوانه.
(١٨١)المقاصد النحوية:٣/ ١٣٦.
(١٨٢)خزانة الأدب:٣/ ٣٨٧.
(١٨٣)من دون نسبة في المقتضب:٤/ ٩٧، وشرح الأشموني: ١٩/٢.
(١٨٤)شرح أبيات مغني اللبيب :البغدادي:٣/ ٨٦.
(١٨٥)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٩٣.
(١٨٦)مجهول القائل ،ينظر: شرح قطر الندي :ابن هشام : ٤١٠، واحبس :امنع.
(١٨٧) المقاصد النحوية:٣/١٠.
(١٨٨) خزانة الأدب:٥/١٥٩.
(١٨٩)حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢/ ٩٨.
(١٩٠)شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل : ٢٠٤.
(١٩١)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٩٤.
(١٩٢)المقاصد النحوية :العيني:٤/ ١٠٢.
(١٩٣)خزانة الأدب :البغدادي:٢/٣١١.
(١٩٤)منتهى الطلب من أشعار العرب :محمد بن مبارك بن ميمون:٨/ ١٦٩.
(١٩٥)شرح شواهد المغني :السيوطي:١/٥٠٦.
(١٩٦)شرح أبيات مغني اللبيب :البغدادي:٤/ ١٤٤.
(١٩٧)شرح شواهد المغني :السيوطي:١/٥٠٦.
(١٩٨)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٩٧-١٩٨.
(١٩٩)نسب للكميت بن زيد الأسدي في شعره الذي جمعه د. داود سلوم:١/ ٤٠٣ ، ونسب للكميت بن معروف الأسدي في شعره الذي جمعه د. حاتم الضامن ضمن كتاب (شعراء مقلون): ١٩٩.
(٢٠٠)المقاصد النحوية :العيني:٣/ ٥٧١.
(٢٠١)خزانة الأدب :البغدادي:٨/١٥١.
(٢٠٢)أمالي ابن الحاجب:١/ ٣٩٦ - ٣٩٧.
(٢٠٣)الكتاب:١/ ١١٤ ، والمفصل :الزمخشري: ٢٢٨، وشرح المفصل :ابن يعيش:٦/٧٤.
(٢٠٤)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):١٩٩.
(٢٠٥)المقاصد النحوية :العيني:١/ ٢٩٧ – ٢٩٨.
(٢٠٦)شرح أشعار الهذليين :السكري:١/ ٢١٩.
(٢٠٧)خزانة الأدب للبغدادي :٨/٥١٧ – ٥١٨.
(٢٠٨)شرح أشعار الهذليين :السكري:١/ ٢١٩.

(٢٠٩)شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ١٨١.
(٢١٠)الجمل :الزجاجي : ٣١٨،و الحلل في شرح أبيات الجمل :ابن السيد : ٣٦٨، وشرح شواهد الإيضاح :ابن بري :١٨١، وايضاح شواهد الإيضاح :القيسي:١/ ٢٤٢.
(٢١١)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):٢٠٢.
(٢١٢)شعره : ١٧٢ الذي جمعه د. حاتم الضامن ضمن كتاب (شعراء مقلون).
(٢١٣)شرح التسهيل :ابن مالك:٣/ ٢٠٨.
(٢١٤)خزانة الأدب البغدادي:١/ ٦٩.
(٢١٥)المقاصد النحوية للعيني:٤/ ٣٢٧ - ٣٢٨ .
(٢١٦)إعراب القراءات السبع وعللها :ابن خالويه:٢/ ٤١٤.
(٢١٧)شرح ابن الناظم على الألفية : ٢٤٠.
(٢١٨)اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية):٢٠٢.
(٢١٩)المصدر نفسه:٢٠٤.
(٢٢٠)إصلاح الخلل:ابن السيد : ٢.
(٢٢١)مرآة الجنان:اليافعي: ٢ / ٣٣٢.
(٢٢٢)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل: د. وليد السراقبي:١٧٤،بحث منشور في مجلة التراث العربي،العدد:١٢٨،لعام: ٢٠١٣م.
(٢٢٣)الجمل:الزجاجي : ١، وينظر: إصلاح الخلل :ابن السيد : ٥، ٣٥ ،٦٧، ٢٦٦ ، ٢٧١ .
(٢٢٤)ينظر إصلاح الخلل: ٩٦ ،١١٦، ١٢٨ ، ١٧٧ ، ١٨٢ .
(٢٢٥)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٥.
(٢٢٦)الحدود : ابن سينا ،المصطلح الفلسفي عند العرب:عبد الأمير الأعسم : ٢٣٩.
(٢٢٧)الحدود :جابر بن حيان : ١٦٥ ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب.
(٢٢٨)إصلاح الخلل:٢٣.
(٢٢٩) الجمل:الزجاجي:٢١،وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٦.
(٢٣٠) الجمل:الزجاجي:٢١،وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٧.
(٢٣١)الجمل:الزجاجي:٢١.
(٢٣٢) الجمل:الزجاجي:٢٣،وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٧.
(٢٣٣)إصلاح الخلل : ١٢، والأصول في النحو: ١ / ٣٦.
(٢٣٤)إصلاح الخلل:١٢.
(٢٣٥)الجمل:الزجاجي:١٧.
(٢٣٦)إصلاح الخلل : ٢٧ ، ومراده بذلك ألا يكون أحد طرفيه في علاقة الإسناد.
(٢٣٧)الكتاب : ١٢ وينظر: نقل ابن يعيش لحد ابن السيد للحرف في شرح المفصل: ٨/ ١٣.
(٢٣٨)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٨.
(٢٣٩)إصلاح الخلل : ١٦ ،وينظر : كتاب العبارة : أبو نصر الفارابي .
(٢٤٠)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٩.
(٢٤١)إصلاح الخلل : ١٠٤،وينظر: المصطلح الفلسفي عند العرب : ٢١١.
(٢٤٢)الحدود : للغزالي، ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب : ٢٥٣ .
(٢٤٣)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٧٩.
(٢٤٤)المصدر نفسه:١٨٠.
(٢٤٥) الجمل:الزجاجي:٥١.

(٢٤٦)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٨٠.
(٢٤٧) الجمل:الزجاجي:٥٥.
(٢٤٨) إصلاح الخلل:١٤١.
(٢٤٩)عجز بيت صدره: سوامق جبار أثيث فروعه.
(٢٥٠)صلاح الخلل : ١١٠ و ١١١.
(٢٥١)البقرة:٢.
(٢٥٢)يريد بذلك أنها لا يوصف بها.
(٢٥٣)معاني القرآن: الفراء: ١ / ١١،وينظر:وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٨٣.
(٢٥٤) الجمل:الزجاجي:٤١.
(٢٥٥)إصلاح الخلل : ١١٦، وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٨٣.
(٢٥٦)إصلاح الخلل : ٢٤٤، وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٨٣.
(٢٥٧)إصلاح الخلل : ٢٦٤، وأصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٨٤.
(٢٥٨)أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل:١٨٥.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب والبحوث والدراسات :

١. أبو حيّان النّحويّ الأندلسيّ ومنهجه في كتاب ارتشاف الضرب: مزيد إسماعيل نعيم ،بحث منشور في مجلة التراث العربي السورية ،العدد:١٣-١٤،لعام :١٩٨٤م.
٢. ارتشاف الضَرَب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسيّ(٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٣. أساس البلاغة: الزمخشري(٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.
٤. أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)،قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة،(د.ت).
٥. أسرار العربيَّة : كمال الدين أبو البركات الأنباريّ ، تحقيق : محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ بدمشق، الطبعة الأولى ،١٩٥٧م.
٦. الأشباه والنظائر في النَّحو: جلال الدين السيوطيّ (٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٧. أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه إصلاح الخلل: د. وليد السراقبي:١٧٤،بحث منشور في مجلة التراث العربي السورية،العدد:١٢٨،لعام: ٢٠١٣م.

٨. الأصول في النحو : أبو بكر بن السرّاج (٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
٩. اعتراضات البغداديّ النحويّة في كتابه (خزانة الأدب) على العينيّ في كتابه (المقاصد النحويّة): هزاع سعد المرشد ،بحث منشور في مجلة التراث العربي السورية،العدد:١١٢ ،لعام: ٢٠٠٨م.
١٠. إعراب القراءات السبع وعللها :ابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ت).
١١. الاقتراح في علم أصول النَّحو :جلال الدين السيوطيّ (٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
١٢. آمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، تحقيق :د. فخر صالح قدارة، دار الجيل،بيروت،دارعمار،عمان،١٩٨٩م.
١٣. الأمثال عند العرب طبيعتها ومنهج دراستها: عبدالكريم محمد حسين ، مركز المخطوطات ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨م.
١٤. الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم : د. شوقي المعري ،بحث منشور في مجلة التراث العربي السورية،العدد:٨٦-٨٧،لعام:٢٠٠٢م.
١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١م .
١٦. أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك : ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ،١٩٧٤م.
١٧. ايضاح شواهد الايضاح: حسن عبد الله القيسي ، تحقيق: د.محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٨٧م.
١٨. البحر المحيط في التفسير: أبو حيَّان الأندلسيّ(٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد الموجود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،١٤٢٢-٢٠٠١م.
١٩. بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنّحاة : جلال الدين السيوطيّ (٩١١هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ،١٩٧٩م.
٢٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، الجزء الأول، دراسة وتحقيق: د. وليد السراقبي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.
٢١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى ،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٢. تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي :د. خالد بسندي ،بحث منشور في مجلة التراث العربي

السورية،العدد:١١١،لعام: ٢٠٠٨م.

٢٣. الجمل في النَّحو : الخليل بن أحمد الفراهيديّ (١٧٥هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ،١٩٩٥م.

٢٤. الجمل في النَّحو: أبو القاسم الزجَّاجيّ (٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى،١٩٨٤م.

٢٥. الجمل في النحو: عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) حققه وقدّم له: علي حيدر ، دار الحكمة، دمشق ، ١٩٧٢م.

٢٦. جمهرة الأمثال : أبو هلال العسكريّ (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، وعبد الله قطماش ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م.

٢٧. الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن أم قاسم المراديّ (٧٤٩هـ) ،تحقيق: طه محسن العانيّ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٧٦م .

٢٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان ،دار الفكر، بيروت،(د. ت).

٢٩. الحلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسيّ (٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي ، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٣٠. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

٣١. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصريَّة ، المكتبة العلميَّة، ١٩٥٢م.

٣٢. دراسة في النحو الكوفي: المختار أحمد ديره ، دار قتيبة طرابلس،(د. ت).

٣٣. ديوان ذي الرّمة : غيلان بن عقبة(١١٧هـ) ، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.

٣٤. ديوان العجّاج : عبد الله بن رؤبة التّميميّ ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة الأطلس ، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

٣٥. ديوان قيس بن الملوح: قيس بن الملوح ، تحقيق: يسرى عبد الغني ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠ هـ.

٣٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقيّ (ت٧٠٢هـ) ،تحقيق :أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربيَّة ، دمشق ، الطبعة الأولى ،١٩٧٥م.

٣٧. سرّ صناعة الإعراب : ابن جنّي (٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسين هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.

٣٨. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ابن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، مصر، الطبعة العشرون ،١٩٨٠م.
٣٩. شرح أبيات مغني اللبيب :محمد بن أبي بكر الدماميني ، صححه وعلّق عليه: أحمد عزّ عناية، مؤسسة التاريخ العربي ،بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م.
٤٠. شرح الأشموني: الأشموني ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ،بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥م.
٤١. شرح ألفيَّة ابن مالك لابن الناظم : بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك(٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
٤٢. شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك الأندلسيّ(٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ، مكتبة الأنجلو المصريَّة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،١٩٧٤م.
٤٣. شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل :عبد المنعم عوض الجرجاوي، دار الفكر ،بيروت ،(د.ت).
٤٤. شرح ديوان الحماسة: أبو علي المرزوقيّ(٤٢١هـ)،تحقيق :أحمد أمين ،وعبد السلام محمد هارون ،لجنة التأليف والنشر ،القاهرة، مصر، الطبعة الثانية،١٩٦٨م .
٤٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد المحقق، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى ،١٩٦٥م.
٤٦. شرح شواهد الإيضاح :عبد الله بن برى ، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٤٧. شرح شواهد المغني :جلال الدين السيوطي ،تحقيق :أحمد ظافر كوجان ،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت).
٤٨. شرح شواهد شذور الذهب :محمد بن علي الفيومي ،تحقيق: محمد إبراهيم سليم ، دار الطلائع، القاهرة، ١٩٩٢م.
٤٩. شرح الكافية الشافية :ابن مالك الطائيّ الأندلسيّ(٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، دار المأمون لتراث الإسلاميّ ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م.
٥٠. شرح الكافية في النحو : رضي الدين الاستراباذيّ (٦٨٦هـ) ،تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٥١. شرح المفصّل : موفق الدين ابن يعيش (٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت (د.ت) .
٥٢. شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: د. داود سلوم عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٩٧م.
٥٣. شعراء مقلون : د. حاتم الضامن ،عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.

٥٤. الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلويّ (٧٤٩هـ) ، دار الكتب الخديوي، مصر ، ١٩١٤م .
٥٥. العبارة: ابن رشد، حققه :د. محمد سليم سالم، الهيأة المصرية للكتاب،القاهرة،١٩٧٦م.
٥٦. علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.
٥٧. العين : الخليل بن أحمد الفراهيديّ (١٧٥هـ) ، تحقيق : مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرائيّ ، الجمهوريَّة العراقيَّة ، دار الرشيد ،الطبعة الثانية ،١٩٨٦م.
٥٨. فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي ،منشورات دار مكتبة الحياة ،(د.ت).
٥٩. في المصطلح العربي علي توفيق الحمد free web sit hostin free servers. com.
٦٠. القاموس المحيط: الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، ١٩٥٢م .
٦١. الكامل في اللُّغَة والأدب : أبو العبّاس المبرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق :محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦م.
٦٢. كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ،القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.
٦٣. كتاب الفصول في العربية: ابن الدهان ، تحقيق: فائز فارس ، دار الأمل ومؤسسة الرسالة، إربد وبيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م.
٦٤. لسان العرب: ابن منظور(٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،١٩٩٠م.
٦٥. المستقصى في أمثال العرب : أبو القاسم الزمخشريّ (٥٣٨هـ) ،دار الكتب العلميَّة ،بيروت ،الطبعة الثانية ،١٩٧٤م.
٦٦. المصطلح الفلسفي عند العرب: عبد الأمير الأعسم، مكتبة الفكر العربي، بغداد ،(د.ت).
٦٧. مصطلح النحو العربي بين الأصل المادّي والتطوّر الدلاليّ :د. محمد كشاش، بحث منشور في مجلة التراث العربي،العدد:٦٨ ،لعام: ١٩٩٧م.
٦٨. معاني القرآن: أبو زكريا الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق :أحمد يوسف نجاتي وآخرون ، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب ،الطبعة الثانية ،١٩٨٠م.
٦٩. معجم المصطلحات النَّحويَّة والصرفيَّة : محمد سمير اللبديّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.
٧٠. معجم مقاييس اللّغة: ابن فارس(٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ،

الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريَّة، صيدا ، لبنان،١٩٨٧م.

٧٢. المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة :بدر الدين العينيّ (ت٨٥٥هـ) ،مطبوع على هامش خزانة الأدب لعبد القادر البغداديّ ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت).

٧٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، القاهرة ، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٧٤. المقتضب : أبو العبّاس المبرِّد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة،١٩٩٤م

٧٥. منتهى الطلب في أشعار العرب: محمد بن مبارك بن ميمون ،تحقيق: نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ،١٩٩٩م.

٧٦. المنصف، شرح ابن جنّي لكتاب أبي عثمان المازني البصريّ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبيّ ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٤م.

٧٧. منهج الأستاذ سعيد الأفغاني في تبسيط قواعد اللغة العربية في رحاب كتابه (الموجز في قواعد اللغة العربية) ، د. أيمن الشوا، بحث منشور في مجلة التراث العربي السورية،العدد:٩٢،لعام:٢٠٠٣م.

٧٨. موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد علي التهانويّ (١١٥٨هـ)، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة ناشرون لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٩٩٦م.

٧٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطيّ (٩١١هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلميّة ، الكويت ، ١٩٧٧م .